

قَرَأْنُ تَرْجِيحِ التَّجْرِيعِ
الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّاقِدِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ
(دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ)

إعداد:

د. مَخْيَلُ بْنُ صَالِحٍ اللَّحِيدَانِ

الأستاذ المشارك في كلية أصول الدين في جامعة الإمام

المقدمة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن أفضل العلوم وأجزلها ما كان متعلقاً بكلام الله ورسوله ﷺ حيث
عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في كسافة شؤون الناس وأحوالهم.

وقد حفظ المولى - جل ثناؤه - لهذه الأمة القرآن الكريم الذي تناقلته
الأجيال بالتواتر، وحفظ لها سنة نبينا ﷺ بأن يسر لها صحابته الكرام رضوان
الله عليهم، ومن سار على نهجهم فحفظوها وفهموها وعملوا بها، ونقلوها إلى
من بعدهم.

وقد استمرت سلسلة العناية بالسنة وعلوم الشريعة عبر المصور حتى
عصرنا هذا، حيث شارك الكثير من العلماء في العناية بها، وشاركت أيضاً كثير
من الهيئات العلمية، والجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية بتوجيه
ودعم متواصلين، وعناية مستمرة، من ولاية أمرها - حفظهم الله - حيث اقتفوا
أنو مؤسستها، وحامل لواء عقيدتها بملك عبد العزيز - يرحمه الله - والله المسؤول
أن يسدد خطاهم، ويوفقهم إلى ما فيه خير للإسلام وصالح للمسلمين.

وقد غنى الأئمة النقاد بدرء المعارض في حال الراوي فلم يقبلوا الجرح
المعارض للتعديل إلا ببيان وحجة ظاهرة، فقد قال أمير الخلدتين أبو عبد الله
الإمام البخاري - (ت ٢٥٦هـ): ((م ينح كثير من الناس من كلام بعض الناس
فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة
ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا
ببرهان وحجة)).^(١)

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠.

ولا يخفى مدى أثر معرفة معالم طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة والأحاديث ولذا فإن الناظر والباحث بحاجة كبيرة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها هؤلاء الأئمة في الفصل بين الجرح والتعديل المتعارضين، حتى يتمكن من دراسة الرواة، والخلوص إلى أدق النتائج في الحكم عليهم وفق المنهج العلمي المعبر.

وهذه القرائن مع أنها من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، لم تزل مبعثرة متناثرة أثناء كلام هؤلاء الأئمة على الرواة أو حكمهم على الأحاديث، ولم تفرد بدراسة تطبيقية وفق طريقة هؤلاء الأئمة المشي المستبعدة من تطبيقاتهم العملية الأئمة المذكور.

عنوان البحث: (قوانين ترويج الترجمة المتعلقة بالناقد عند المحدثين، دراسة تطبيقية).

أسباب اختياره: كان ما سبق من أسباب اختيار هذا الموضوع، وبيان أهميته، إضافة إلى الآتي:

- ١- منزلة علم الجرح والتعديل الجليل، ودوره في حفظ السنة النبوية.
- ٢- إن قرائن ترويج الجرح والتعديل لم تلق العناية المطلوبة من حيث التفاصيل والدراسة العلمية التطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد.
- ٣- حاجة المكتبة العلمية إلى أفراد هذه القرائن بدراسة تطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد، حتى يُستفاد منها في الوسائل الجامعية، والأبحاث العلمية وعموم الدراسات والتحقيقات العلمية المتعلقة بالسنة وعلموها.
- ٤- حصول الخلط الظاهر الكبير في الحكم على الرواة المختلف فيهم بسبب عدم العناية بالقرائن التي يستدل بها النقاد في الترويج بين الجرح والتعديل المتعارضين.

الدراسات السابقة:

هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال، الذي يُعتبر من أهم

نتائج علم الجرح والتعديل.

وقد غنيت فيه بقرائن ترجيح التبريح المتعلقة بالناقد، ونظراً لأهمية الموضوع، وحاجته إلى دراسة علمية تشمل جميع جوانبه فقد أوردت - بحمد الله - لقرائن ترجيح التبريح المتعلقة بالراوي وقرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد والراوي محوراً أخرى تحكم في عدد من الجلات العلمية المحكمة.

خطة البحث: يتكون البحث بعد المقدمة السابقة، من التمهيد، ويشتمل على مطلبين: الأول: معنى موجز للتبريح. الثاني: معنى موجز للقرائن.

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وأهليته، وباعته، ومعرفته بالراوي، وفيه مطالب: المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعته.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بأهليته.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بجهجه، ومصطلحاته، ومستنده، ومخالفته،

وفيه مطالب: المطلب الأول: القرائن المتعلقة بجهجه.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمستنده.

المطلب الرابع: القرائن المتعلقة بمخالفته.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بوجهه، أو ضعف ما نسب إليه، أو وهم ناقله، وهو في مطلبين: المطلب الأول: القرائن المتعلقة بوجهه، أو ضعف ما نسب إليه. المطلب الثاني: وهم الناقل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

- فهرس المصادر والمراجع. - فهرس الموضوعات.

منهج العمل: سأسر في هذا القسم - إن شاء الله - على المنهج التالي:

١- أذكر في مبحث: (القرائن المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته) أظهر

هذه القرائن دون التفصيل فيها؛ لأن التفصيل في هذا الباب محله الدراسات

المفردة بمناهج الأئمة.

٢- أذكر قرينة الترشيح في ضوء تطبيقات عملية تؤديها من صنع الأئمة النقاد وأوثقها من مصادرها الأصلية، وقد أعزوها إلى غيرها عند عدم الوقوف على كلامهم فيها، وأعتني بتعدد التطبيقات عند كل قرينة من أجل الوقوف على كلام عدد من الأئمة المؤيد لها.

٣- أمثل في التطبيقات بالرواة المختلف فيهم الذين رُجح تجربتهم بقريته، وأنجب الإطالة بذكر ما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً إلا عند الحاجة .

٤- أعرف فيها بالراوي بإيجاز فأقتصر على ما يحتاج إليه من ذكر اسمه، ونسبه ونسبته وكنيته، وما يميزه عن غيره، وأما بقية عناصر الترجمة الأخرى فمحلها كتب الجرح والتعديل والدراسات التي تُعنى بمعرفة أحوال الرواة على وجه التفصيل .

٥- أقتصر في التطبيق على ما يُقيد صحة الاستدلال بالقريته، دون الإطالة ببيان حال الراوي جرحاً وتعديلاً، ولذا فإن إيراد القرائن المرجحة في ترجمة راوٍ مذكور في هذا البحث قد لا يقتضي الحكم عليه، لأن الحكم يحتاج إلى دراسة شاملة للراوي جرحاً وتعديلاً في حين تدفع القرينة المستدل بها المعارض في جانب من الأقوال المعارضة في الراوي.

٦- أرقم القرائن والتطبيقات أرقاماً متسلسلة في جميع البحث حتى تسهل الاحالة عليها.

والله تعالى أسأل أن يحفظ ولاية أمرنا ويمزيهم خير الجزاء على اهتمامهم الكبير المتواصل بالسنة وعلومها، وعلوم الشريعة الإسلامية.

كما أسأله جل ثناؤه العون والسداد في هذا البحث وجميع أموري وأن ينفع بها الإسلام والمسلمين، وأن يغفر لي ولوالدي ولذوي أرحامي ولعموم المسلمين والحمد لله رب العالمين.

التعجيل

المطلب الأول: معنى موجز للتعجيل:

التعجيل، لغة: من جَرَحَ يَجْرَحُ جَرَحًا وَتَجْرِيحًا، أي الشتم باللسان، وشق الجلد بالسلاح ونحوه، والكسب والعمل، قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٥٣٩٥هـ): «جرح: أصلان أحدهما: اكسب، والثاني: شق الجلد»^(١).

وقال أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٨٧١١هـ): «جَرَحَهُ: أثَرُ فِيهِ بِالسَّلاحِ، وَجَرَحَهُ: أَكْثَرَ ذَلِكَ فِيهِ، وَجَرَحَهُ بِلسَانِهِ: شَتَمَهُ، وَالاسْتِجْرَاحُ النِّقْصَانُ وَالْعَيْبُ وَالْفَسَادُ، وَجَرَحَ الشَّيْءُ: كَسَبَهُ»^(٢).

اصطلاحاً: طعن قاذح في الروي يورث روايته، قال أبو السعادات المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت ٨٦٠٦هـ): «الجرح: وصف متى التفتق بالرواي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به»^(٣).

المطلب الثاني: معنى موجز^(٤) للقرائن:

لغة: جمع قرينة، فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذ من المقارنة والمصاحبة والمقاربة والوصل بين شيئين والنظر، ومذكورها قرين، وهي في أصل اللغة من: قرن بقرن قرناً فهو قرين ومقرن قال ابن منظور: «القرن: الحمل يُقرَن به البعيران، والقرن بالكسوة: الكف والنظر في الشجاعة والحروب، والقرينة: فعيلة بمعنى

(١) معجم مفاتيح اللغة، مادة جرح ٤٥١/٢.

(٢) لسان العرب، مادة جرح ٤٢٦/٢.

(٣) مقدمة جامع الأصول ١/ ١٢٦.

(٤) أوجزت هنا لأني فصلت القول بـ تمرينها في بحث: «قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالنقل عند الحديث» حيث إنه أول غوث: (قرائن ترجيح التعديل والتجريح)، التي تحكم في عدد من الجولات العلمية المحكمة.

مفعولة من الاقتران، وقد اقترن الشئنان، وقارن الشيء الشيء، مقارنة وقراء؛
القرن به وصاحبه، واقرن الشيء بغيره، وقارنته قرناً؛ صاحبه، وقرنت الشيء
بالشيء؛ وصلته، والقرين الصاحب، والقرينة: النفس، وقرينة الرجل: امرأته
لقارنته إياها، والقرين: البعير المقرون بآخر، والقرينة: الناقة تشد إلى أخرى،
والقرين صاحبك الذي يقارنك، والقرن: الخصلة المقتولة من العهن، والقرن:
الخصلة من الشعر والصوف، وقرن الشيء بالشيء وقرنه إليه يقرنه قرناً؛ مثله
إليه^(١).

اصطلاحاً: جمع قرينة، وقرينة الترجيح، هي: الصسارف التابع المتمم
للمراد جرحاً وتعديلاً^(٢).

وهذا يشمل: كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح
أو التعديل وتقييده بالتمية والتسم يُخرج: ألفاظ الجرح والتعديل وما في
حكمها؛ لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر
قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين وتابعة لهما عند
حاجتهما إليها، والمقصود من القوانين المؤثرة؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال
مانع من تأثيرها .



(١) لسان العرب، مادة: قرن ٣/١٣٣٦ - ٣٤٢.

(٢) تقدم أن هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال، ولكلّ جزء التعريف مستقلاً من
التطبيقات نفسها في ضوء كلام المقاد: انظر: ص ٢٦٨.

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه،

وأهليته، وتساهله، ومعرفته بالروائي

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه:

[١] القرينة الأولى: اشتهاره ببدعة بحيث يثنى على من وافقه:

التطبيق (١): في ترجمة أبي نعيم الفضل بن دكين، حيث إنه معروف بتوثيق من وافقه في بدعة الشيع قال الإمام يحيى بن معين: «كان أبو نعيم إذا ذكر إنساناً، فقال: هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي»^(١).

التطبيق (٢): في ترجمة عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته، حيث أثنى عليه ابن عثمة - أحمد بن محمد بن سعيد - فقال: «لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة»^(٢).

وفي صيغته نظر؛ لأنه أثنى عليه لأجل توافقهما في البدعة فكلاهما رُمي بالرفض وعبد الغفار هالك قد تركه النقاد وجرحوه جداً إلا شعبة روى عنه في شيعته ثم لما تبين أمره تركه، وسأني توضيحه^(٣).

قال عبد الله: «حدثنا أبي، عن عفان قال: خرجت أنا وبهز إلى الكوفة، فقال لي بهز: اذهب بنا إلى أبي مريم، فقلت: لا، وسعت أبي يقول: كان عبيدة إذا حدثنا عن أبي مريم يضح الناس، يقول: لا يريدونه، قال أبي: ثم تركه عبيدة من بعد»^(٤). وقال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يرمي بالشيع»^(٥).

(١) سؤالات ابن الجنيدي ٧٩٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٧/٥.

(٣) تطبيق رقم: ١٧.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٢٤٧٣، ٢٤٧٤.

(٥) علل الحديث للسريدي ١٢٨.

وقال أبو داود السجستاني: «قلت لأحمد بن حنبل: غمو بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت له: فإن أبا مريم قال: تسلي عن غمو الكذاب؟! قال: - وكان عالماً بالمشايخ- فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثم تكلم بكلامهم»^(١)، وقال الإمام أحمد أيضاً: «كان يحدث بلان في عثمان، وكان يشرب حتى يبول في ثيابه»^(٢)، وقال أيضاً: «ليس بثقة، كان يحدث بلان في عثمان عظمه، وعامة حديثه بواطيل»^(٣)، وقال الإمام ابن معين فيه: «ليس بشيء»^(٤)، وقال مرة: «ليس بثقة»^(٥)، وقال فيه الإمام أبو حاتم^(٦)، والنسائي^(٧): «متروك الحديث»، وزاد أبو حاتم: «كان من رؤساء الشيعة، لا يكتب حديثه»، وقال الإمام أبو زرعة: «لين»^(٨)، وقال الإمام البخاري فيه: «ليس بالقوي عندهم»^(٩) وذكره ابن حبان في الجرحين، وقال: «كان ممن يروي الطالب في عثمان بن عفان، وشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقبب الأنهار، لا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»^(١٠). وقد كذبه سحاك الحنفي، وعبد الواحد بن زياد، وأبو داود^(١١)، وقال علي بن المديني^(١٢) وأبو

(١) سؤالاته ٣٤٦.

(٢) رواية أبي داود عند العقيلي في الضعفاء ١٠٧٥.

(٣) رواية محمد بن عوف الحمصي، الجرح والتعديل ٣ / ٥٣.

(٤) الدرري ١٧٧٨.

(٥) رواية معاوية بن صالح، ضعفاء العقيلي ١٠١/٣.

(٦) الجرح والتعديل ٦ / ٥٣.

(٧) الضعفاء والمتروكين ٩ / ٤٠٩.

(٨) الجرح والتعديل ٦ / ٥٣.

(٩) التاريخ الكبير ٦ / ١٩٠٤.

(١٠) ٤٣/٢.

(١١) ضعفاء العقيلي ١٠١/٣.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٢٧.

داود^(١): «كان يضع الحديث».

ولذا فإن الإمام ابن عدي تعقب ابن عقدة - أحمد بن محمد بن سعيد - فقال: «سمعت أحمد بن محمد بن سعيد يثني على أبي مريم ويطريه ويتجاوز الحد في مدحه حتى قال: "لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبية"، وابن سعيد حيث مال هذا الميل الشديد إنما كان لإفراطه في التشجيع»^(٢).

التطبيق (٣): في ترجمة محمد بن عمر الواقدي، وإسحاق بن بشر البخاري أبي حنيفة، وعبد النعم ابن إدريس اليماني، حيث وثقهم محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الوراثي مصنف كتاب فهرست العلماء.

وصنيعه مردود؛ لأنه صاحب بدعة رفض واعتزال، يوثق الضعفاء والكتابيين الذين واقفوه في بدعته، ويضعف من خالفه فيها من الثقات والخلفاء، قال الخافظ ابن حجر: «مصنفه المذكور يُنادي على من صنفه بالاعتزال والتزيغ نسأل الله السلامة، ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي، فإنه يُسمي أهل السنة الحشوية، ويُسمي كل من لم يكن شيعياً عاماً، ومن عجائبه أنه وثق عبد النعم ابن إدريس، والواقدي، وإسحاق بن بشر وغيرهم من الكتابيين، وتكلم في محمد ابن إسحاق، وأبي إسحاق الفزاري، وغيرهما من الثقات»^(٣).

[٢] القرينة الثانية: ضعف دعوى السحامل العقدي:

التطبيق (٤): في ترجمة عمدة بن جوين أبي هارون العبدي البصري، حيث قال فيه حماد بن زيد البصري: «كان أبو هارون العبدي كذاباً يروي بالغداة شيباً وبالعشي شيباً»^(٤).

(١) نسان الميزان ٤/٤٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرحان ٥/٣٢٧.

(٣) نسان الميزان ٥/٧٦.

(٤) الإخراج والتعليق ٦/٣٦٣.

وتعقبه ابن عبد البر فقال: «أجمعوا على أنه ضعيف الحديث، وقد تحمل بعضهم نفسه إلى الكذب روى ذلك عن حماد بن زيد، وكان فيه تشيع، وأهل البصرة يفرطون فيمن يشيع بن أظهرهم؛ لأنهم عنانيون»^(١).

وصنع الإمام ابن عبد البر محل تأمل، لأن دعوى التحامل العقديّة مردودة، حيث ثبت كذبه، فقد قال شعبه: «أتيت أبا هارون العبدي، فقلت: أخرج إلي ما سمعته من أبي سعيد، فأخرج إلي كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته وأنه لكفر بالله قال: قلت: نقرأ بهذا؟ قال: هو على ما ترى، قال: فلدغمت الكتاب في يده وقمت»^(٢) وقال المذوري عن يحيى بن معين «كانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي، وكان عندهم لا يصدق في حديثه»^(٣)، وقال إبراهيم بن الجليل عن ابن معين: «غير ثقة يكذب»^(٤) وقال صالح بن محمد أبو علي جزرة: «أكذب من فرعون»^(٥)، وقال الإمام أحمد فيه: «ليس بشيء»^(٦)، وقال في موضع آخر: «متروك الحديث»^(٧).
وقال الإمام البخاري: «تركه يحيى القطان»^(٨)، وقال النسائي: «متروك الحديث»^(٩).

ولذا فإن ابن حجر تعقب ابن عبد البر، فقال: «كيف لا ينسبونه إلى

(١) الاستغناء ١٩٤.

(٢) الكافي ٦ / ١٤٧ / ١٢٥٦.

(٣) ٣٦٢٤.

(٤) التيسر الآت ١.

(٥) ميزان الإعتدال ٥ / ٢١٠.

(٦) علل عبد الله ٩٩٩.

(٧) سؤالات ابن حبان ٢٦٧٠.

(٨) التاريخ الكبير ٦ / ٤٩٩ / ٣١٠٧.

(٩) الضعفاء والتركيب ١٨٤ / ٢٧٦.

الكذب؟! ولد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان، عن عبد العزيز ابن سلام، عن علي بن مهزيان، عن يهز بن أسد قال: أتيت إلى أبي هارون العبدي، فقلت: أخرج إلي ما سمعت من أبي سعيد فأخرج في كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرة وأنه لكافر بالله، قال: قلت: ثَقَرُ هذا؟! قال: هو كما ترى، قال: فدعيت الكتاب في يده ولحمت فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد^(١).

[٣] القرينة الثالثة: ضعف دعوى الحسد، والتنافس بين الأخوان:

التطبيق (٥): في ترجمة محمد بن إبراهيم بن حمّش النيسابوري، حيث تكلم فيه الحاكم، وردّ محمد نفسه على الحاكم بأنه حسده، ودعوى الحسد هذه مردودة، قال فيه الحاكم: «أفحش في التخليط لعدم معرفته، وعرض علي فوائد جمعها ففطرت في جزء منها فوجدته قد خلط تخليط من لم يكتب حديثاً قط فبهته في ورقة، فقال: حسدتي»^(٢).

التطبيق (٦): في ترجمة يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمّاني الكوفي أبي زكريا، حيث رماه أهل الكوفة بالكذب، وذكر الحمّاني نفسه أن باعته الحسد، فقد قال العجلي: «سمعت علي ابن عبد العزيز يقول: سمعت يحيى الحمّاني يقول لقوم غرباء في مجلسه: من أين أنتم؟ فأخبروه ببلدهم، فقال: سمعتم ببلدكم أحداً يتكلم في أو يقول أبي ضعيف في الحديث، لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فإنهم يحسدوني؛ لأني أول من جمع المسند وقد تقدمتهم في غير شيء»^(٣).

وقال عثمان الدارمي: «سمعت يحيى يقول: ابن الحمّاني صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحمّاني، ما يقال فيه إلا من حسد، قال عثمان: وكان ابن الحمّاني

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦١.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٢٥.

(٣) ضعفاء العقيلي ٤/ ٤١٤.

وقال عبد الله: «قلت لأبي: بلغني أن ابن الحنظلي حدث عن شريك، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ: كان يعجبه النظر إلى الحمام فأنكروه عليه، فرجع عن رقبته، وقال: عن عائشة مرسلاً، فقال أبي: هذا كذب إنما كنا نعرف به حسين بن عوان، ويقولون: إنما وضعه علي هشام، قلت له: إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريا - يحيى بن إسحاق - السيلحي رواه عن شريك؟ قال: كذب هذا عني السيلحي، السيلحي لا يحدث بمثل هذا، هذا حديث باطل»^(١).

التطبيق (٧): في ترجمة هشام بن عمار الشامي السلمي أبي الوليد، حيث قال فيه الإمام أحمد: «طيش خفيف»^(٢)، وقال المؤذي: «ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبد الله فإن هشام بن عمار قال: لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق؟ فسألت أبا عبد الله، فقال: عوفه طيشاً قاتله الله، ثم يجتر الكوايسي أن يذكر جبريل ولا محمد ﷺ، هذا قد تبهم، وفي الكتاب أنه قال في خطبته: الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبد الله فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجناب، يقول هو تجل لخلقه بخلقه؟! إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة»^(٣).

وقد أشار الذهبي إلى أن هذا من قبيل كلام الأقران، فقال: «لقول هشام اعتبار ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة الجملة، وقد سقت أخبار أبي الوليد رحمه الله في تاريخي الكبير وفي طبقات القراء أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»^(٤).

(١) الملل ١٩٩.

(٢) للروذي ٢٤٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٨٧/٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٨٧/٧.

وقال أيضاً: «وبكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يعمل وطيه أولى من به إلا أن يتفق المتعاصرون على شرح شيخ فيعتمد قوهم، والله أعلم»^(١).
وقال أيضاً: «كان الإمام أحمد يمد الكلام في هذا الباب، ولا يجوز، وكذلك كان يُدع من يقول: تقضي مخلوق، ويُضلل من يقول لفظي بالقرآن قديم، ويُكفر من يقول القرآن مخلوق، بل يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، وينتهي عن الخوض في مسألة اللفظ ولا ريب أن تلفظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتكلام كلام الله غير مخلوق، والتلاوة والتلفظ والكتابة والصوت به من أفعالنا، وهي مخلوقة، والله أعلم»^(٢).

وما ذهب إليه الذهبي من أن كلام الإمام أحمد من قبيل كلام الأقران، ليس بصحيح؛ لأن الإمام أراد بيان بدعة الراوي، وضلالة مقولته الجملة.

المطلب الثاني: القرائن المتعينة بأهليته وتساهله:

[٤] القرينة الأولى: حلو مربة الجرح على العلل:

التطبيق (٨): في ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله المدني، حيث روى له الإمام النسائي، ثم قدم تجريح الإمام ابن معين على صيغه، لأنه أعلم منه، نقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: «أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو - وهو العقدي -، قال حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول ﷺ: «لا تصنوا لقاء العدو فإذا لقيتموهم فاصبروا».

قال أبو عبد الرحمن: كان يحيى بن معين يُضعف المغيرة بن عبد الرحمن، قال أبو عبد الرحمن: وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه، ويحيى كان

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٣١١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/٣١١.

أعلم مناء والله أعلم»^(١)، وقد قال في الإمام ابن معين: «ليس بشيء»^(٢).

التطبيق (٩): في ترجمة محمد بن عمر الواقدي: حيث قواه مغلطاي.

وقد خالف في ذلك صنيع غالب النقاد الذين ضعفوه جداً وهم أعلم منه بالجرح والتعديل قال الخافض ابن حجر: «الواقدي ليس بحجة، وقد تعصب مغلطاي للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه، وهم أكثر عدداً وأشد إقتناً وأقوى معرفة به من الأولين»^(٣).

التطبيق (١٠): في ترجمة أسد بن عمرو البجلي الواسطي القاضي، حيث قال فيه الإمام محمد بن عبد الله بن عمر الموصلي: «صاحب رأي لا بأس به»^(٤).

وخالفه من هو أعلم منه في علم الجرح والتعديل، فقد قال يزيد بن هارون الواسطي: «لا تحمل الرواية عنه»^(٥)، وقال عثمان بن أبي شيبة الكوفي: «هو والريح سواء لا شيء في الحديث إنما كان يصور الرأي»^(٦)، ولذا رجح ابن شاهين حكم ابن هارون عنى حكم ابن عمار، فقال: «ليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون؛ لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار؛ لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفي، فهما أعلم به، ويزيد ابن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار، وقوله: لا بأس به، ليس مثل قول يزيد: لا تحمل الرواية عنه»^(٧)، وقوله: «في الطبقة العليا على ابن عمار»؛ قد بين

(١) السنن الكبرى ٥/١٨٩، ٦/٢٣٤ (كتاب السير، ٤٠ باب عني لقاء العدد).

(٢) اللوري ٩٢٨.

(٣) فتح الباري ١/١٢٣.

(٤) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث به ٤١.

(٥) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث به ٤١.

(٦) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث به ٤١.

(٧) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث به ٤١.

ولذا تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «غُلب ابن حبان فأخرجته في كتاب الفوائد».

التطبيق (١٣): في ترجمة تبهان المخرومي القرشي مولى أم سلمة المدني حدثنا عبد الله، أخبرنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب، عن تبهان مولى أم سلمة، أنه حدثه أن أم سلمة حدثه: أنها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة، قالت: «فبينما نحن عنده أقل ابن أم مكتوم فدخل عليه، وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله ﷺ احجبا منه، فقلت: يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال رسول الله ﷺ: أفعميا وإن أنما أُلستما تبصرانه» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح^(١).

وهذا من تساهله؛ لأن تبهان لم يذكر له الإمام أبو حاتم فيمن روى عنه سوى الزهري ومحمد بن عبد الرحمن، ولذا قال ابن حزم: «الزهري قد يروي عن لا يوثق، كروايته عن سليمان بن قُرمٍ وتبهان مولى أم سلمة وغيرهما من الجاهيل والهسكي»^(٢)، وذكره الإمام الذهبي في المغني واقتصر على حكم ابن حزم، فقال: «تبهان عن أم سلمة نال ابن حزم: مجهول»^(٣) وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: «مقبول»^(٤).

والترمذي معروف بالتساهل في قبول الأحاديث، قال الإمام الذهبي: «يترخص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونفسه في التطعيف وخو»^(٥).

[٦] القرينة الثالثة: تساهل المخرج في التعديل:

يُعتبر تضعيف التساهل في التعديل لراي قرينة يُستدل بها على توجيحه

(١) ٢٧٧٨/١٠٢/٥.

(٢) إجماع ٥/١١.

(٣) المغني في الفهماء ٢/٩٤.

(٤) ٧٠٩٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٦.

ضعفه، كأن يضعفه ابن حبان في كتابه الثقات، لأنه متساهل فيه بالعدل، ومن تطبيقه:

التطبيقات (١٤): في ترجمة عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضها، حيث يُذكر عن أحمد بن صالح أنه عدله^(١).

والذي يظهر أن الراجع فيه الضعف؛ لأمر منها: أن ابن حبان ضعفه في أثناء تراجعهم من كتابه الثقات، مع تساهله فيه بالعدل، كقولَه عند ترجمة أبيه: «زياد بن أنعم الشعبي مصري يروي عن أبي أيوب الأنصاري، كان أصله من إفريقية، روى عنه ابنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، الأب ثقة، وابن ضعيف»^(٢)، وقوله في ترجمة أخرى: «عبد الرحمن بن رافع الشَّوْخِي، يروي عن عبد الله بن عمرو، روى عنه المصريون، لا يحتج بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله، مات في ولاية هشام ابن عبد الملك»^(٣)، وقوله في ترجمة أخرى: «عمارة بن غزَّاب البصري، يروي عن عمته، روى عنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم يُعتبر حديثه من غير رواية الإفريقي عنه»^(٤)، وقوله في ترجمة أخرى: «راشد بن عبد الله المَظَفَرِي، من أهل مصر يروي عن عبد الله بن يزيد الحبلي، روى عنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، يُعتبر حديثه من غير حديث الإفريقي»^(٥)، ويؤكد أنه غالب الثقات على تضعيفه.

[٧] القرينة الرابعة: ضعف العدل:

التطبيق (١٥): في ترجمة عبد الله بن محمد بن ربيعة بن ربيعة القسامي

(١) كتاب التهذيب ١٥٩/٦

(٢) الثقات ٤/٢٥٢.

(٣) الثقات ٥/٩٥.

(٤) الثقات ٧/٢٦٢.

(٥) الثقات ٦/٣٠٢.

المصيصي، حيث قال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رَشْدِين: «حدثنا محمد بن الوليد ابن أبيان، حدثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة القُدَامِي ثقة دَأْمُون صدوق»^(١).

والذي يظهر أن واصفه بهذا الشفاء، هو ابن رَشْدِين، وفي صنيعه نظر؛ لأنه ضعيف لا يُعتمد بكلامه في الجرح والتعديل، وعبد الله هالِك، ذكره ابن حبان في الجرح وحسن، وقال: «كان تُثقل له الأخبار فيُجيب فيها، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أُقْلِب له على مائة أكثر من مائة وخمسين حديثاً فحدث بها كلها»^(٢)، وقال ابن عدي: «عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها»^(٣)، وضعفه الدارقطني^(٤) وقال ابن عبد البر: «ضعيف منكر الحديث»^(٥)، ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن رَشْدِين فقال: «أظن واصفه بذلك ابن رَشْدِين وهو ضعيف أيضاً»^(٦).

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفة بالراوي:

تفاوت مراتب جهابذة النقاد من حيث المعرفة الخاصة بأحد الرواة، فتكون معرفة أحدهم له أتم، ولذا يُقدّم حكمه عند التعارض، ومن قرائنه وتطبيقاته:

[٨] القرينة الأولى: أن يكون الجرح أكثر سراً لمرويات الراوي من المعدل:

التطبيق (١٦): في ترجمة بوسى بن عُبَيْدة بن كُشَيْط أبي عبد العزيز الرُّبَيْدِي المدني، حيث روى عنه شعبه.

وقد خالفه النقاد، وهم أعلم به منه، وأكثر سراً لمروياته، قال الجَوْزْجَانِي:

(١) لسان الميزان ٣/٣٣٥.

(٢) الجرح وحسن ٢/٣٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٥٨.

(٤) لسان الميزان ٣/٣٣٥.

(٥) التمهيد ٧/٣٧٧.

(٦) لسان الميزان ٣/٣٣٥.

جزءان، فقلت: هذان الجزءان لك؟ قال: نعم، قلت: ممن سمعت؟ قال: من أبي زهير
عبد الرحمن بن مضاء، فإذا مكثت في أول الجزء: أحاديث محمد بن إسحاق، ثم
على أثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد، والآخر: أحاديث سلمة بن الفضل فقلت:
أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد، والآخر من حديث سلمة بن الفضل
فقال: لا حدثنا به أبو زهير، فعلمت على أحاديث منها غرائب حسنة، فلما رأيت
قد لم تترك الجزئين عنده وخرجت. ثم دخلت أنا وابن السدي بعد أيام على ابن
جهيد، فقال: ههنا أحاديث لم ينظر فيه، فأخرج إلي جزئين فإذا أحاديث قد كتبه،
وقرأ مشاهير مما مر بي في ذيلك الجزئين، وإذا قد كتب تلك الغرائب، وإذا هو
يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرت أنا لقدك أنه من حديث علي بن مجاهد، عن
علي بن مجاهد، والذي ذكرت أنه عن سلمة بن الفضل، يحدث به عن سلمة علي
الاستواء، فقلت لابن السدي: ترى هذه الأحاديث هي الأحاديث التي رأيت في
الجزئين اللذين كانا عند عبدك فلما خرجنا من عند ابن حميد، وقد كتبت تلك
الأحاديث الغرائب التي كنت اشتبهت أن اسمعه من عبدك سمعته من ابن حميد،
ومررت على عبدك، فقلت: هات ذلك الجزئين لأطالعهما، فقال: مر بي ابن حميد
ورأهما في حاتوني فأخذهما وذهب بهما^(١)، وزاد أبو حاتم في موضع آخر: «هذا
كتاب لا يحسن يكذب»^(٢)، وقال الإمام أبو زرعة الرازي: «لكن أعلم من أبي عبد
الله رحمه الله يعني في إمسাকে عن الرواية عنه»^(٣)، وقال أبو علي التيسابوري:
«قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإن أحمد بن حنبل قد أحسن
النسب عليه؟ قال: إنه لم يعرفه ولو عرف كما عرفناه ما أتى عليه أصلاً»^(٤).

(١) أخرج والتعديل ٢/٢٣٢.

(٢) البوذي ٧٣٩/١.

(٣) البوذي ٥٨٣/١.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٢٧٦.

وقد رجيع الإمام أحمد بعد ذلك عن تعديله لما تبين له حاله، قال صالح بن أحمد بن حنبل: «كنت يوماً عند أبي إذ دق علينا الباب، فخرجت فإذا أبو زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة يسئذانان على الشيخ، فدخلت وأخبرت، فأذن لهم، فدخلوا وسلموا عليه، فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن الخثار وغيره أتى بأشياء لا تُعرف لا ندري ما هي، قال: فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب قال: لم رأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده»^(١)، وذكره ابن حبان في الجرحون، وقال: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده»^(٢)، وقال ابن عدي: «تكثر أسانيد ابن حميد التي أنكرت عليه»^(٣).

التطبيق (١٨): في ترجمة الربيع بن عبد الله بن خُطّاف أبي محمد الأحادب البصري، حيث وثقه الإمام عبد الرحمن بن مهدي البصري، قال علي بن المديني: «سألت عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن الربيع بن عبد الله؟ فقال: كان عندي ثقة في حديثه»^(٤).

وتعقبه يحيى القطان البصري محتجاً بأنه أعلم به من ابن مهدي، فقد قال علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد القطان: عن الربيع بن عبد الله بن خُطّاف، وقلت له: إن عبد الرحمن ابن مهدي يُثني عليه؟ فقال: أنا أعلم به، وجعل يضرب فخذة تعجباً من عبد الرحمن، وقال: لا ترو عنه شيئاً، فقلت: لا

(١) الجرحون ٣٠٤/٢.

(٢) ٣٠٣/٢.

(٣) التكميل في ضعفاء الرجال ٣١٤/٦.

(٤) الجرح والتعديل ٤٦٢/٣.

أروي عنه حديثاً أبداً^(١)، وفي رواية قال: «أنا أعلم به، كنت أختلف أقرأ ثم القرآن»^(٢)، وقال ابن عدي: «يعني أنه كان يقرأ القرآن في مسجدهم، وهو قريب من منزل يحيى بن سعيد»^(٣)، وهذا يقوي بأن ابن القطان أعلم به.

[٩] القرينة الثانية: أن يكون للمخرج مجالسة ومعرفة خاصة بالراوي:

التطبيق (١٩): في ترجمة عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته، حيث روى عنه شعبة بن الحجاج.

وفي صنيع شعبة تأمل، لأن عبد الغفار هالك، وقد جرحه النقاد جداً، وقد عرفه شعبة في حديثه، فقد قال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يرمى بالتشيع، وقد كتب عنه شعبة، كان يعرفه بالشعبة قديماً»^(٤)، وقال الإمام أبو داود: «حدثنا عبد الواحد بن زياد قال: سمعت أبا مريم يروي عن الحكم عن مجاهد في قول الله عز وجل: ﴿لِذَلِكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ قال: يرد محمد صلى الله عليه وسلم إلى الدنيا حتى يرى عمل أمته، قال عبد الواحد فقلت له: كذبت ما حدثك بهذا الحكم، فقال: اتق الله تكذبي، قال أبو داود: أنا أشهد أن أبا مريم كذاب؛ لأني قد لقيته وسمعت منه، واسمه عبد الغفار بن القاسم»^(٥)، ولذا فإن شعبة تركه بعد ذلك لما تبين له أمره قاله علي بن المديني^(٦)، وسأقي ببقية كلام الأئمة في عبد الغفار^(٧).

(١) الخرج والتعديل ٤٦٦/٣.

(٢) ضعفاء العقبلي ٤٩/٢، الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٥/٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٥/٣.

(٤) علل الحديث للمسروذي ١٢٨.

(٥) ضعفاء العقبلي ١٠١/٣.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٧/٥.

(٧) تطبيق رقم: ٢٥.

خداش: «سمعت حماد بن زيد يقول: كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل، ويحدث عنه، ويحسن الشاء عنه، فإذا سألنا أهل بلاده، وجدناه على غير ما يقول، قال: وكان يقول: بلدي الرجل أعرف بالرجل»^(١)، قال الخطيب البغدادي: «قلت: لما كان عندهم زيادة علم بآبائه على ما علمه الغريب من ظاهر عدائته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه دون ما أخبر به الغريب من عدائته»^(٢)، وقال جعفر بن أبيان: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: إن القوم أعرف بأهل بلادهم»^(٣)، وقد كان الإمام أحمد وابن معين يحكمان على أهل الكوفة بحكم الخافض محمد بن عبد الله ابن نعيم الكوفي فيهم؛ لأنه بأهل بلده أعلم، قال علي بن الحسين بن الجعيد: «كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نعيم فيهم» قال الذهبي: «يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده»^(٤)، وقال الإمام أبو حاتم: «قال أحمد ابن حنبل: سألت عبد الرزاق عنه - يونس بن سليم الصنعائي - فقال: أظنه لا شيء»^(٥) ووجه الدلالة أن الإمام أحمد سأل عبد الرزاق الصنعائي عن أهل بلده، واعتمد كلامه فيهم وقال العقيلي: «أهل بلده أعلم به»^(٦)، وكذا قدم الإمام ابن معين^(٧)، والعجلي معرفة أهل البلد على غيرهم^(٨)، وقال الحافظ ابن

(١) الكفاية في علم الرواية ١/١٠٦.

(٢) الكفاية في علم الرواية ١/١٠٦.

(٣) المحرر ح ٢ / ٣٠ / ترجمة: عبد الله بن واقد الحراني أبي قتادة.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١ / ٤٥٦.

(٥) البرج والتعديل ٩ / ٢٤، التاريخ الكبير ٩ / ٢٤٠، وأصله في علل عبد الله ٩ / ٥١٩، ١٧٩٤.

٥٢٠٢، ٤٩٢٣.

(٦) ضعفاء العقيلي ٣ / ٣٧ / في ترجمة: عبد الملك بن خليج الصنعائي، حيث ضعفه ابن رهب الصنعائي.

(٧) الدرر ٣٢٣ / ٥٣٢٣.

(٨) ٩٤ / ٢.

عدي: «أهل البلد أعلم بأهل البلد من غيرهم»^(١)، وقال: «هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به»^(٢)، وقال: «هو مدموم عند أهل بلده، وهم أعرف به»^(٣).

ولا يعتمد هذا الأصل إن خولف بقريته أقوى، كأن يخالفه ناقد من أهل بلده، أو أن تكون بين الناقد والراوي مشاحنة، أو أن يدرك الناقد الراوي في حال اختلاط، أو أن ينتقل الراوي في آخر حياته إلى بلد الجرح، أو أن يشتهر أهل بلده بالتشدد كأهل حرّان، قال الإمام أحمد: «أهل حرّان قلما يرضون عن إنسان»^(٤)، وكتشدد الحافظ سعد بن إبراهيم الزهري المدني في تراجم: أهل المدينة، وقد تعقبه شعبة بن الحجاج - مع تشدده - فقال: «وما رأيت أحدا أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم ما كنت أرفع له رجلا منهم إلا كذبه»^(٥).

ومن تطبيقات الأصل في هذا الباب:

التطبيق (٢١): في ترجمة الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي، حيث روى عنه الإمام أحمد: والإمام ابن معين.

وخالفا جرح غالب النقاد، ومنهم أهل بلده. عثمان بن أبي شيبة الكوفي، وأقوه محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي، وهما أعلم به من الإمام أحمد، وابن معين، فقد قال ابن مَجْرٍز: «سمعت ابن نمير، وقيل له: حدث يحيى بن معين، وأحد ابن حنبل عن حسين الأشقر؟ فقال عثمان بن أبي شيبة وهو إلى جانب ابن نمير: ومن حسين؟ وأي شيء حسين؟ ودفعه، فقال ابن نمير: هو أعلم به منهما»^(٦)،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣٣ / ترجمة: شبيب بن سليم البصري.

(٢) يحيى: سعد بن سعيد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٥٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٤٥٠ / ترجمة: شقيق الضبي.

(٤) تاريخ بغداد ٤/٢٦٦ / ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن زاهد أبي يحيى الحراني.

(٥) الكامل ١/١٣٧.

(٦) (٢/٧٦٣).

وتقدم أن الإمام أحمد وابن معين يقدنان ابن نمير في حكمه على أهل بلده الكوفة؛ لأنه بهم أعلم، وقال زكريا - بن يحيى - : «قال لي شاذان وأنا جالس مع حسين الأشقر: يا زكريا لا يفسدك حسين»^(١)، وقال علي بن المديني عند حديث له: «هذين كذاب»^(٢)، وقال الإمام البخاري فيه: «فيه نظر، سمع منه أحمد»^(٣) وقال الإمام أبو زرعة: «شيخ منكر الحديث»^(٤)، وقال الإمام أبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث»^(٥)، وقد نكلم فيه غيرهم.

والذي يظهر أنه قد تبين حاله بعد ذلك للإمام أحمد فتكلم فيه، فقد قال أحمد بن محمد ابن هاتئ الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: حسين الأشقر تحدث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه الشيع، فقال له العباس ابن عبد العظيم: حدث في أبي بكر وعمر، فقلت له: يا أبا عبد الله، صنف باباً فيه معائب أبي بكر وعمر؟ فقال: ما هذا بأهل أن يُحدث عنه، فقال له العباس: حدث بحديث فيه ذكر الخو القين يعني أبا بكر وعمر؟ فقال: ما هو بأهل أن يُحدث عنه، فقال له العباس: وحدث عن ابن عينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن حمزة المدري قال: قال لي علي بن أبي طالب: إنك ستعرض على سبي فسبي، وعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني؟ فاستعظمه أبو عبد الله وأنكره، وقال العباس: وروي عن ابن عينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: أخبرني أربعة من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فأنكره أبو عبد الله جداً، وكأنه لم يشك أن هذين كذاب»^(٦).

(١) العلل ومعرفة الرجال ٦١٥١.

(٢) ضعفاء العقيلي ٢٤٩/١.

(٣) التاريخ الكبير ٣٨٥/٢.

(٤) الجرح والتعديل ٤٩/٣.

(٥) الجرح والتعديل ٤٩/٣.

(٦) ضعفاء العقيلي ٢٤٩/١.

التطبيق (٢٢): في ترجمة إسماعيل بن مسلم البصري ثم المكي أبي إسحاق الفقيه القاضي، حيث روى عنه الإمام ابن المبارك المُرَوزي الحراساني.

وخالفه النقاد فضعفوا، قال الإمام أحمد: «منكر الحديث جداً، أهل البصرة تركوا حديثه يحيى لم يحدث عنه، إلا أنه كان يتفقه»^(١)، ووجه الدلالة: أن الإمام اعتمد صنيع أهل بلده.

التطبيق (٢٣): في ترجمة عبد الرحمن بن معاوية الزُّرقي أبي الخويرث المدني، حيث روى عنه شهبة^(٢).

وخالفه الإمام مالك فقال في عبد الرحمن: «ليس بثقة لا تأخذن عنه»^(٣). ورجح الخلف ابن عدي حكم الإمام مالك؛ لأنه من أهل بلده، فقال في عهد الرحمن: «ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً»^(٤).

ومن التطبيقات المستنارة من هذا الأصل:

التطبيق (٢٤): في ترجمة صالح بن تهبان مولى الثَّوَّاقَة المدني، حيث قال فيه الإمام مالك المدني: «ليس بثقة».

والإمام مالك من أعز الناس بأهل بلده، لكن المعتمد كلام غيره من النقاد في هذه الحال لأنه أدرك صالحاً بعدما كبر واختلط، قال عبد الله: «قلت لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى الثَّوَّاقَة؟ فقال: "ليس بثقة"، قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط، أو هو كبير، ما أعلم به بأساً من سمع قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة»^(٥).

(١) سؤالات أبي حنيفة ٢٩٠.

(٢) الجرح والتعديل ٢٨٤/٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٩/٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٩/٤.

(٥) العمل ومعرفة الرجال ٢٣٨٢.

[١٢] القرينة الخامسة: أن لا يكون المعدل من بلد الراوي:

قد يُشتهر أحد النقاد بالحرلة العامة بأهل بلده خاصة، فلا يُعتمد تعديله لغويهم إذا خالفه ناقل معتمد بخرج قاذح، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٢٥): في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري، حيث روى عنه الإمام مالك المدني:

وقد خالفه النقاد فجرحوه، وقد عفي أمره على الإمام مالك؛ لأنه ليس من أهل بلده ولم تكن له معه طول صحبة، قال الإمام ابن عبد البر: «لقبه مالك بمكة فوری عنه، له عنه في الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد، فيه ثلاثة أحاديث مرسله متصل من غير روايته، وتستند من وجوه صحاح، وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحدیث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتاج به على حال، ومن أجل من جرحه وأطرحه: أبو العالية، وأيوب السخيتاني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد ابن حنبل، وعلي بن المدني، وعيسى بن معين، وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمعت غر مالكاً منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطنه»^(١)، وقال في موضع آخر: «ضعيف متروك الحديث»^(٢).

وقال القاضي إسماعيل: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتاج به فيهم»^(٣) قال الخلف ابن رجب: «نحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية، وغيره من الغرباء»^(٤).

(١) التمهيد، ٢٠/٦٥.

(٢) التمهيد ١/١٦١.

(٣) شرح علل الترمذي ١/٣٨١.

(٤) شرح علل الترمذي ١/٣٨١.

فيعطى»^(١)، وقال في موضع آخر: رحدث عنه شعبة، ولعله لم يحجر أمره»^(٢)، وقال الإمام الذهبي: «رافضي ليس بثقة، قد أخذ عنه شعبة، ولم تبيّن له أنه ليس بثقة تركه، بقي إلى قريب الستين ومائة لأن عفان أدركه وأبى أن يأخذ عنه»^(٣).

ويرى الحافظ ابن حجر أن وفاته تأخرت، مستدلاً بكلام الدارقطني، فقال: «قلت فهذا يصح بأنه تأخر بعد الستين؛ لأن شعبة مات بعدها»^(٤)، والذي يظهر أن المقصود: بقاؤه بعد معرفة شعبة له في شيبته لا تأخر وفاته، بدليل كلام الإمام أحمد وغيره المتقدم الصريح في ذلك سيما وقد صرحوا بأن شعبة تركه بعد ذلك، ونقل ما يدل على كذبه، فقد قال أبو داود: «حدثنا شعبة قال: سمعت سماًك الحنفي يقول لأبي مريم في شيء ذكره: كذبت والله»^(٥).

وقد تقدمت بقية كلام النقاد فيه، وتكليفهم له^(٦).

[١٤] القرينة السابعة: ظهور الجرح للناقد بعد التعديل:

الأصل في الأقوال المعارضة أن يكون الجرح هو المتأخر؛ لأنه الغالب الذي يطراً على الراوي بخلاف حالات ظهور الراوي من الجرح إلى العدالة، فإنها أقل من الأولى، ومن التطبيقات:

التطبيق (٢٧): في ترجمة الحكم بن عطية القيشي البصري، حيث عدله الإمام أحمد.

والذي يظهر أنه عدله في أول أمره، ثم تكلم فيه بعد ذلك، فقد قال

(١) سؤالات الرقاق ٣١٦.

(٢) الضعفاء والمتركون ٣٥٦.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٩/٤.

(٤) لسان الميزان ٤٢/٤.

(٥) ضعفاء العقيلي ١٠٠/٣.

(٦) تطبيق رقم: ٢.

المُرُوذِي: «رَقِلْتُ - لِأَيِّ عَبْدٍ اللَّهُ - الْحُكْمُ بْنُ عَطِيَّةٍ كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: الْبَصْرِيُّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، الَّذِي رَوَى عَنْ ثُبَّتٍ، قَالَ: كَانَ عِنْدِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مَنَاطِيرَ، وَكَانَ ضَعْفُهُ»^(١).

وَقَالَ الْمِصْبَوِيُّ: «سُئِلَ عَنْ أَحْمَدَ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْهُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ مَهْرَ أُمِّ سَلَمَةَ مَنَاعًا قِيمَتُهُ: عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ»، فَأَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَتَعَجَّبُ! وَقَالَ: هَؤُلَاءِ الشُّبُوحُ لَمْ يَكُونُوا يَكْتُبُونَ، إِنَّمَا كَانُوا يَحْفَظُونَ، وَنَسَبُوا إِلَى الْوَهْمِ أَهْلَهُمْ يَسْمَحُ الشَّيْءُ لِيَتَوَهَّمُ فِيهِ»^(٢).

التَّطْبِيقُ (٢٨): فِي تَرْجِيحِ دَهْشَمَ بْنِ قُرْآنٍ الْعُكْلِيِّ الْيَمَامِيِّ، حَيْثُ كَانَ عَدْلُهُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ مَا يُجْرَحُهُ، فَقَدْ قَالَ فِيهِ: «كَانَ شَيْخًا، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، ثُمَّ أَخْرَجَ كِتَابًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَتَرَكَ حَدِيثَهُ، مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ»^(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، يَسْقُطُ حَدِيثُهُ، حَدَّثَ بَعْدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِكِتَابٍ، إِنَّمَا كَانَ يُعْرَفُ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ»^(٤).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ ثُمَّ أَخْرَجَ كِتَابًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، تَرَكَ حَدِيثَهُ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، سَقَطَ حَدِيثُهُ»^(٥).

التَّطْبِيقُ (٢٩): فِي تَرْجِيحِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُهَنِيِّ الْمَصْرِيِّ أَبِي صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ، حَيْثُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «سَأَلْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ

(١) العُطَالُ ١٥٨.

(٢) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٧٤/٢، وَأَصْلُهُ فِي ضَعْفِ الْعَقِيلِيِّ ٢٥٨/١، لَكِنْ فِيهِ سَقَطٌ.

(٣) الْعُطَالُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ ٣٢٣٧.

(٤) الْعُطَالُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ ٥٦٧٦.

(٥) الْبَحْرُوحُ وَالتَّعْدِيلُ ٤٤٣/٣.

الليث؟ فقال: كان أول أمره متمسكاً، ثم فسد بآخره، وليس هو بشيء^(١).

التطبيق (٣٠): في ترجمة سعيد بن داود بن أبي سعيد الزُّبَيْرِي المدني، حيث قال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: كنت أمرتني منذ سنين بالكتاب عن الزُّبَيْرِي؟ فقال: لا أدري يا أخي أخاف أن يكون الزُّبَيْرِي قد خلط علي نفسه»^(٢).

التطبيق (٣١): في ترجمة موسى بن سيار الأسواري، حيث حدث عنه الإمام يحيى بن سعيد القطان، قال عبيد الله بن عمر: «حدثني يحيى بن سعيد عن موسى الأسواري»^(٣).

وقد بين له بعد ذلك ما يُجرحه فتركه، فقد قال محمد بن المنذر: «ما سمعت يحيى حدث عن موسى الأسواري شيئاً قط، وقد كان حدث عنه فيما بلغني، ثم تركه بآخره»^(٤).

وقال ابن أبي حاتم: «روى عنه يحيى بن سعيد، ثم تركه بعد»^(٥)، ولذا كان يحيى القطان يقول فيه بعد ذلك: «لبس حديثه بشيء»^(٦).

التطبيق (٣٢): في ترجمة قُطْن بن إبراهيم بن عيسى القشيري النيسابوري، حيث روى عنه الإمام النساقي^(٧).

وقال مرة: «لبيه نظر»^(٨)، وقد استشكل ذلك الإمام الذهبي، فقال فيه:

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٩١٩.

(٢) تاريخ بغداد ٨٣/٩.

(٣) الخرج والتعديل ١٤٦/٨.

(٤) ضعفاء العقلي ١٧١/٤.

(٥) الخرج والتعديل ١٤٦/٨.

(٦) الخرج والتعديل ١٤٦/٨.

(٧) السنن الكبرى ٣٦٣/٦، ٣٦١٩/٤، ٥٧/٤، ٦٣٧٩.

(٨) تهذيب التهذيب ٣٤٠/٨.

«شيخ صدوق أعرض مسلم عن إخراج حديثه في الصحيح، له حديث ينكر، والمعجب أن النسائي خرج عنه ويقول: فيه نظر»^(١).

والذي يظهر أن الإمام النسائي رجع عن توثيقه، فقد قال الأمير ابن مذكولا: «حدث عنه النسائي، ثم تركه»^(٢).

ولعله؛ لأجل القصة التي أشار إليها الإمام الذهبي، وبينها إبراهيم بن محمد بن سفيان فقال: «صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب، وطالبوه بالأصل، فأخرجه، وقد كتبه على الحاشية لتركه مسلم»^(٣).

التطبيق (٣٣): في ترجع عمرو بن حصين البصري القتيبي، حيث روى عنه الإمام أبو حاتم.

وقد تبين له بعد ذلك قراح فيه فتركه؛ قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه، وقال: هو ذاهب الحديث، ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حسناً، ثم أخرج بعد لابن خلّانة - محمد بن عبد الله بن خلّانة القتيبي - أحاديث موضوعة، فأفسد علينا ما كنا عنه، فتركنا حديثه»^(٤)، وقال: «سئل أبو زرعة عنه عندما امتنع من التحديث عنه؟ فقال: ليس هو في موضع يحدث عنه، هو وأهلي الحديث»^(٥).

[١٥] القرينة الثامنة: تقدم وفاة المعدل على الراوي:

التطبيق (٣٤): في ترجع محمد بن همد بن حيان الرازي التميمي، حيث

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤٧٤/٥.

(٢) الإكمال ٢٣/٧.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٦.

(٤) الطرح والتعديل ٦/٢٢٩.

(٥) الطرح والتعديل ٦/٢٢٩.

أنفى عليه الإمام أحمد، وروى عنه هو والإمام ابن معين.

وقد خالفوا غالب النقاد الذين جرحوه، وهم به أجمع؛ لأن الإمام أحمد وابن معين توفيا قبل ابن حميد المتوفى في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ووفاة الإمام أحمد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، ووفاة الإمام ابن معين في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وكانت فترة بقائه بعدها كفيّلة ببيان حاله لغالب النقاد الذين جرحوه جلاً؛ وقد تقدم ذكر أقوال النقاد فيه^(١).

التطبيق (٣٥): في ترجمة محمد بن يونس بن موسى الكندي، حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان حسن الحديث، حسن المعرفة، ما وجد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوي، ويقال إنه ما دخل دار دميك أكذب من سليمان الشاذكوي»^(٢).

وقد خالفه غالب النقاد فرموه بالكذب، فقد كذبه موسى بن هارون^(٣) والإمام أبو داود^(٤) وعبد الله بن أحمد^(٥)، والحافظ القاسم بن زكريا المَطرز^(٦)، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي قال: يدل حديثه على أنه ليس بصديق»^(٧)، وقال في مرة: «سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه، فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق»^(٨) وذكره ابن حبان في الجرحين وقال: «كان يضع على النقائط الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث»^(٩) وقال الحافظ ابن

(١) تطبيق رقم ١٧.

(٢) تاريخ بغداد ٤٣٩/٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٢/٦، تاريخ بغداد ٤٤١/٣.

(٤) الأجرى ٨٥٦.

(٥) سؤالات حمزة السهمي ٢٧٦/٤٠٤.

(٦) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ٤٠٤.

(٧) الجرح والتعديل ٨٠٨.

(٨) الجرح والتعديل ٨٠٢.

(٩) (٣١٣/٢).

عدي: «أقم بوضع الحديث، بسرقته وادعى رؤية قورم لم يروهم ورواية عن قوم لا يعرفون، وتترك عامة مشايخنا الرواية عنه، والكذبي أظهر أمراً من أن يحتاج أن يتبين ضعفه، وإن ذكرت كل ما أذكر عليه، وادعاه، ووضعه لطلال ذاك، وكان مع وضعه للحديث، وادعائه مشايخ لم يكتب عنهم يخلق لنفسه شيوخاً»^(١) وقال الإمام أبو أحمد الحاكم: «ذهب الحديث، تركه ابن صاعد، وابن عقدة، وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه، وقد حفظ فيه سوء القول عن غير واحد من أئمة الحديث»^(٢)، وقال الإمام الدارقطني: «يُتهم بوضع الحديث»^(٣) وقال الحاكم: «سأله - يعني الدارقطني - عن محمد بن يوسف الكندي وإن جماعه من مشايخنا أثروا عليه؟ فقال: متروك»^(٤)، وقال الإمام الذهبي: «هالك»^(٥)، وقال مرة: «أحد المتروكين»^(٦)، وقال حين أورد بعض منكره: «ومن الفري هذا على أبي نعيم»^(٧)، قال الحافظ ابن حجر: «يعني: أنه من أكذب الناس»^(٨).

وهؤلاء الفقهاء أعلم بالكذبي من الإمام أحمد؛ لأن وفاة الإمام أحمد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، ووفاة الكندي في سنة ست ومائتين، فالإمام أحمد أتى عليه بناء على ما علمه من حاله قبل وفاته، إذ توفي قبله بخمس وأربعين سنة، وهي المدة التي بين فيها حاله لغالب الأئمة الذين رموه بالكذب، قال أبو الحسن ابن المنادي: «كتبنا عنه والناس عندنا أحياء بعد السبعين بقليل،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٢٠٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٤٧٧.

(٣) سؤالات السهري ٧٤.

(٤) سؤالات الحاكم ٥٢٩.

(٥) المنقي في الضعفاء ٢/٤٦٦.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٨/٢.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٨/٢.

(٨) تهذيب التهذيب ٩/٤٧٨.

ثم بلغنا كلام أبي داود السجستاني فيه فتركناه ورمينا بالذي سمعناه منه»^(١).
ولذا يُشير الإمام الدارقطني إلى خفاء حاله على الإمام أحمد، فيقول في
الكذبي: «كان يُتهم بوضع الحديث، وما أحسن القول فيه إلا من لم يختبر
حاله»^(٢).

المبحث الثاني:

القرائن المتعلقة بمنهجه ومصطلحاته ومستنده ومخالفته

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بمنهجه:
المراد هنا الإشارة الجملة إلى أثر المنهج الخاص المتعلق بالجرح والتعديل
على الترجيح، لأن التفصيل ليس من مقاصد هذا البحث، ويحتاج منهج كل
ناقد منهم إلى بحث مفرد.

[١٦] القرينة الأولى: أن يُعرف المعدل بتوثيق الجاهل:

اشتهر بعض النقاد بمنهج خاص متساهل في التعديل، حيث يُوثق الرواة
الذين ينطبق عليهم حد الجهالة عند جمهور النقاد، قال الخطيب البغدادي:
«الجهول عند أصحاب الحديث، هو: من لم يعرف حديثه إلا من جهة راو
واحد، وأقل ما ترفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من
المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه؛ لأنه يجوز أن
يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً، ولا خيراً عن
صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول
النفقات رَوَوْا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم
بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وفساد الآراء

(١) تاريخ بغداد ٣/ ٤٤٠.

(٢) سؤالات السلمي ٣٠٨.

والمذاهب»^(١).

ويُستثنى من وثقه نائد معتمد، أو روى عنه ثقة لا يُحدث إلا عن الثقات، كالإمام مالك، والإمام البخاري، والإمام مسلم، وشعبة، ويحيى القطان، وغيرهم، قال الخافظ ابن حجر: «من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم»^(٢).

وقد عُرف ابن حبان بهذا المنهج الخاص، فصرح ■ في كُتبه، ونبه من أتى بعده من النقاد على تساهلها، فهو يرى أن رواية راوٍ واحد ثقة عن الراوي تقتضي تعديله، فقد قال في مقدمة كتابه الثقات: «كل من أذكره في هذا الكتاب، فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرض خبره عن خصال حسن؛ فإذا وجد خبر منكرو عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا يتفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته، أو الخبر يكون مرسلًا لا يلزمنا به الخجة، أو يكون منقطعًا لا يقوم بمخله الخجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه»^(٣)، وفي ترجيمه: سعيد بن زياد بن قائد ابن زياد بن أبي هند الداربي، قال ابن حبان: «تفرد بها سعيد هذا فلا أدري البلية فيها منه أو من أبيه أو من جده؛ لأن أبا وجده لا يعرف لها رواية إلا من حديث سعيد، والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس يعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة كأن ما

(١) الكفاية في علم الرواية ٨٨/١.

(٢) لسان الميزان ١٤/١.

(٣) الثقات ١/١١١-١٣.

روى الضعيف وما لم يور في الحكم سيان»^(١)، وقد أورد في الثقات ترجمة: سيف أبي محمد، وقال فيه: «شيخ يروي عن منصور، روى عنه عمرو بن محمد القنقري، لست أعرف أباه، فإن كان سيف بن محمد فهو واه، وإن كان غيره فهو مقبول الرواية حتى تصح مخالفته الإثبات في الروايات، أو يسلك غير مسلك العدول في الأخبار فحينئذ يلزم به الوهن»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث الجمهوريين الذين لم يخرجوا مقبول»^(٣)، وقال أيضاً: «هذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً من نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»^(٤)، وقال أيضاً: «هذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات: كل مجهول روى عنه ثقة ولم يخرج ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته»^(٥)، وعدالة الراوي عنده لا تحتاج إلى تنصيص، بل كل من لم يُعرف يخرج فهو عدل، فقد قال: «العدل من لم يُعرف منه الطرح ضد التعديل، فمن لم يعلم يخرج فهو عدل، إذا لم يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم»^(٦)، وقال:

(١) الخرجون ٣٢٧/١.

(٢) الثقات ٢٩٩/٨.

(٣) لسان الميزان ١٣٤/٣/ ترجمة: سيف أبي محمد.

(٤) لسان الميزان ١٤٤/١.

(٥) لسان الميزان ١٤٩٢/١/ ترجمة: أيوب عن أبيه عن كعب بن سور.

(٦) الثقات ١٣٣/١.

وقد ذكره الإمام البخاري في الضعفاء الصغير، وقال: «قال ابن عينة: كان يروى رأي الأباضية» حدثنا محمد، ثنا محمد بن المثنى، ثنا ابن مهدي، سمع الأسود بن شيبان، عن حاجب عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: «الحدث حدثان أشدهما حدث اللسان» ولم يتابع عليه^(١)، وأورده ابن عدي في الكامل، وقال: «حاجب هذا الذي ذكره البخاري ذكر عنه هذا المقطوع، ليس له غيره، وحاجب لا ينسب، وإذا لم ينسب كان مجهولاً»^(٢).

وقد تناقض ابن حبان نفسه، فذكره في الجرحون، وقال: «حاجب بن أبي الشعثاء من أهل البصرة، يروي عن جابر بن زيد، والحسن، روى عنه الأسود ابن شيبان، كان ممن يخطيء في روايته، وبهم فيما يرويه حتى يخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد»^(٣).

وحاجب قد ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان^(٤).

التطبيق (٣٩): في ترجمة الحسن القرطوسي، حيث قال فيه ابن حبان: «الحسن القرطوسي، يروي عن الحسن، روى عنه عكرمة بن عمار، لا أدري من هو، ولا أين من هو»^(٥).

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان^(٦).

التطبيق (٤٠): في ترجمة الحكم، حيث قال فيه ابن حبان: «الحكم، شيخ يروي عن انس بن مالك روى عنه معاوية بن صالح، لا أدري من هما، ولا من

(١) ٩٢ / ٣٦.

(٢) ٤٤٨ / ٢.

(٣) ٢٧٦ / ١.

(٤) ١٤٦ / ٢.

(٥) الثقات ١ / ١٦٦.

(٦) ٢٦٠ / ٦.

عبد الله بن أحمد الدوري: «كل من سكنت عنه يحيى بن معين فهو ثقة»^(١)، على أن هذا الإطلاق لا يسلم، قال الحافظ ابن رجب: «هذا على إطلاقه فيه نظر»^(٢). ولذا يقول الحافظ ابن حجر: «إن كثيراً من الأئمة وثقوا خلقاً من الرواة بحسب اعتقادهم فيهم، وظهر تغيرهم ليهم الجرح المعتبر، وهذا بين واضح في كتب الجرح والتعديل فإذا كان مع التصريح بالعدالة فكيف بالسكوت عنها»^(٣)، ومن التطبيقات:

التطبيق (٤٤): في ترجمة ابن عبد الله بن مُعْقِل، حيث طُغِفَ بالجهالة، وأُستدل بقول الإمام البخاري فيه: «ابن عبد الله بن مُعْقِل المزني البصري، قاله في أبو حفص عمرو بن علي، قال نا يحيى ابن سعيد سمع عثمان بن غياث، سمع أبا نعام، عن ابن عبد الله بن مُعْقِل، عن أبيه، قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم)»، وقال لي محمد: نا عبد الله، عن قيس بن عتبة الزُمَاني، سمع عبد الله وقال لي محمد بن المثنى: نا عبد الوهاب، سمع أبا نعام، عن قيس بن عباد، عن عبد الله بن جهملة وروى عنه عثمان، وقال محمد بن يوسف: نا سفيان، عن خالد، عن أبي نعام، عن أنس: «عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر» والأول أصح»^(٤).

وقول ابن أبي حاتم: «ابن عبد الله بن مُعْقِل المزني، روى عن أبيه، روى عنه أبو نعام قيس بن عتبة سمعت أبي يقول ذلك»^(٥)، ووجه الدلالة على الجهالة أنهما سكنا عنه، ومقتضى صنيع الحافظ ابن حجر أن من سكنت عنه الإمام البخاري وابن أبي حاتم فهو مستور لا يضعف حديثه إذا اعتضد، فقال:

(١) الكامل لابن عدي ٢/١٨٨: شرح ظل الترمذي ٢/٨٧٩.

(٢) شرح علي الترمذي ٢/٨٧٩.

(٣) التكملة على كتاب ابن الصلاح ١٠٤.

(٤) التاريخ الكبير ٨/٤٤١.

(٥) الجرح والتعديل ٩/٣٢٤.

«حديث حسن، لم يصب من ضعفه بأن ابن عبد الله بن مُقفل مجهول، فقد ذكره البخاري في تاريخه، ولم يذكر فيه هو، ولا ابن أبي حاتم جرحاً، فهو مستور اعتضد حديثه»^(١)، وهذا يُفيد أن الأصل في الراوي الضعيف المنجبر، وإنما يُحسن حديثه لغيره إذا تُويع راعل الحفاظ بساه على استقرار أحوالهم؛ لأن ابن أبي حاتم نص على أن هؤلاء هم من لم يقف فيهم على جرح ولا تعديل، فكان: «قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل كتبها؛ ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى»^(٢). وهذا يُفيد أنه قد يكون منهم النقات ومن دولهم، والضعفاء ومن دولهم، والله أعلم.

[١٨] القرينة الثالثة: أن يُخالف المساهل المتفرد بالتعديل تبويض ابن أبي

حاتم للراوي:

إذا تفرد المساهل وخالف بتعديل راوٍ يرض له ابن أبي حاتم، فيرد تعديله، ويقدم صنيع ابن أبي حاتم؛ لأنه يقتضي في الغالب الجهالة، ما لم يُخالف بتعديل معتمد، والمراد بالبيض: أن يعمل محل الحكم عليه فراغاً، أو يصنع ذلك عند ذكر التلاهيذ أو الشيوخ، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٤٥): في ترجح إياس بن زهير الضبي الكوفي، حيث ذكره ابن حبان في النقائ، ففسال: «يروي عن شُرمة بن الطُّفيل عن علي، روى عنه أبو حبان التميمي»^(٣).

وصنيعه محل تأمل، وقد خالفه ابن أبي حاتم فيض له، فقال: «إياس بن زهير، روى عن شُرمة بن الطُّفيل، عن علي، روى عنه أبو حبان يحيى بن سعيد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٣٢٦.

(٢) شرح التمهيد ٣٨٨/٢.

(٣) ٦٥/٦.

ابن حبان النسي، يُعد في الكوفيين سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك^(١).
وقال الإمام الذهبي: «ذكره ابن أبي حاتم، وبعض: مجهول»^(٢)، وقال ابن حجر: «مجهول»^(٣)، وقال في موضع آخر: «ذكره ابن أبي حاتم وبعض، فهو مجهول»^(٤).

التطبيق (٤٦): في ترجمة إسماعيل بن أبي شعيب، حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «شيخ يروي عن أمّ العلماء بنت الأعمى عن علي، روى عنه سعيد بن سليمان الواسطي»^(٥).

وفي عنيه تأمل، وقد خالقه ابن أبي حاتم فيض له، وخالف حكم أبي حاتم، فقد قال ابن أبي حاتم: «إسماعيل بن أبي شعيب روى عن....، روى عنه سعيد بن سليمان، سمعت أبي يقول: هو مجهول»^(٦). وقال الذهبي: «مجهول»^(٧)، وذكره الحافظ ابن حجر في النسك، وقال: «بيض ابن أبي حاتم موضع شيخه وموضع الراوي عنه، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين»^(٨).
التطبيق (٤٧): في ترجمة عبد الأعلى الجعفي، حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «عبد الأعلى الجعفي، يروي المقاطيع عن إبراهيم النخعي، روى عنه الكوفيون»^(٩).

(١) الجرح والتعديل ٢/٢٨٢.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٤٤١.

(٣) لسان الميزان ٧/١٨١.

(٤) تهذيب التهذيب ١/٣٤٢.

(٥) ٦/٣٢٢.

(٦) الجرح والتعديل ٢/١٧٧.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٣٩٢.

(٨) ١/٤١١.

(٩) ٧/١٣٠.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمصطلحاته:

يستعمل الناقد أحياناً في التجريح مصطلحات ظاهرها التعديل قد يخفى أمرها عند من لا خبرة له، منها ما اشتملت عليه القرائن التالية:

[١٩] القرينة الأولى: استعمال لفظ: "جيد" في الشيعي:

قد يشتهر الناقد بدعة بحيث يُثني على من والفقه، كأبي نُعيم الفضل بن دكين، حيث إنه معروف بتوثيق من والفقه في بدعة التشيع، قال الإمام ابن معين: «كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً فقال: هو جيد وأثنى عليه، فهو شيعي»^(١).

[٢٠] القرينة الثانية: استعمال لفظ: "الصدوق" في بيان كثرة الكذب:

قد يوصف الراوي بالصدوق، ويُراد به المعنى مقلوباً على سبيل التهكم، ومن تطبيقاته:

المنطبق (٤٩): في ترجمة يونس بن محمد البصري الصدوق، حيث وصف بالصدوق ويُراد به المعنى مقلوباً على سبيل التهكم، لعله من شدة كذبه سيما في الواضحات.

وقد رآه الإمام أحمد، وسأله عن أشياء، فقد روى أبو عبد الرحمن عبد الله عن أبيه الإمام أحمد أنه قال: «قلت ليونس الصدوق: حماد بن سلمة، عن كان يفيد في آخر عمره؟ قال: عن سعيد الجريدي، يعني يحدث عنه، قال أبي: قدم علينا يونس مرة، فأتخرج شيوخاً وكان يتبع الشيوخ، قال أبي: رأيت يونس الصدوق عند إبراهيم بن سعد، أظن أبي قال: لجعل يذاكره أو يستخرج منه أو كما قال أبي»^(٢)، ورواه العقيلي^(٣)، وابن هدي^(٤)، من طريق عبد الله، وزاد في آخره عن

(١) سؤالات ابن الجبير ٧٩٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢٦٨٣.

(٣) ضعفاء العقيلي ٤٦٢/٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١٧٩/٧.

أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد، أنه قال: «يعني بالصدوق: الكذوب مقلوباً».

وقد أوردته العقيلي في الضعفاء^(١)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال^(٢)، وقالوا: «يونس الكذوب».

وقال الإمام الذهبي: «يونس الصدوق سُمي بالضد، رآه أحمد بن حنبل، وسأله عن شيء»^(٣) وقال مرة: «يونس الكذوب، ومنهم من يقول فيه: الصدوق على سبيل التهكم»^(٤) وذكره ابن حجر في التقریب قبيحاً، وقال: «يونس بن محمد الصدوق كذاب»^(٥)، وقال مرة: «أما قيل له: الصدوق، على سبيل التهكم»^(٦).

[٢١] القرينة الثالثة: استعمال لفظ: "قد عرفته" في بيان ضعف الراوي،

ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٠): في ترجمة عبد السلام بن حرب الملامى، حيث قال فيه الإمام ابن المبارك: «قد عرفته».

وهو يريد بيان ضعفه عنده، فقد قال عبد الله: «حدثني حسن بن عيسى قال: سمعت عبد الله بن المبارك، وسأله عن عبد السلام بن حرب؟ فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلك»^(٧)، وجاء تضعيفه له بصورة أخرى، فقال الإمام أحمد: «ذكرنا ابن المبارك: عبد السلام بن حرب فقال: ما

(١) (٤٦٢/٤).

(٢) (١٧٩/٧).

(٣) المغني في الضعفاء ٧٦٧/٢.

(٤) ميزان الاعتدال ٣٢١/٧.

(٥) (٧٩١٥).

(٦) تهذيب التهذيب ٣٦٨/١٢.

(٧) العطل ومعرفة الرجال ٢٠٧٥.

تحملي رجلي إليه»^(١).

[٢٢] القرينة الرابعة: استعمال اللفظ: " مشهور الحديث " فيما لا

يُقيد شهرة حال الراوي ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥١): في ترجمة حفص بن حسان، حيث روى له الإمام النسائي حديثاً، قال: «أخبرنا قتيبة قال حدثنا جعفر بن سليمان، عن حفص بن حسان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربح دينار»^(٢).

وقال الإمام المزي: «حفص بن حسان: روى عن الزهري، روى عنه جعفر بن سليمان الطبري، قال النسائي: مشهور»^(٣).

وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «قلت: لفظ النسائي: "مشهور الحديث"، وهي عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل لا سيما ولم يرو عنه إلا جعفر بن سليمان، ففيه جهالة»^(٤) ولذا قال في التقريب: «حفص بن حسان مقبول»^(٥).

وقال الإمام الذهبي: «حفص بن حسان، عن الزهري، روى عنه جعفر بن سليمان فقط فيه جهالة»^(٦)، وقال مرة: «لا يعرف»^(٧).

[٢٣] القرينة الخامسة: استعمال لفظ: " على يدي عدل " في بيان ضعف

الراوي ومن تطبيقاته:

(١) العتل ومعرفة الرجال ١٥٣٩، ٦٠٧٧.

(٢) سنن النسائي ٨/٧٧، ٤٩١٨، ٤٦ كتاب قطع السارق، ٩ ذكر الاختلاف على الزهري.

(٣) ملذذ الكمال ٧/٧ / ١٣٨٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/٣٤٤.

(٥) ١٤٠٢.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٣١٧.

(٧) المغني في الضعفاء ١/١٧٩.

التطبيق (٢٠٠) : في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو عبيدي عدل»^(١)، وأراد به جرح الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: "عبيدي عدل" معناه: قرب من الاخلاق، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل فإذا دفع إليه من جنى جنابة جزموا بهلاكه غالباً، وظن بعضهم أنه من ألقاظ التوفيق فلم يصب»^(٢).

ويؤكد كلام الحافظ، صنيح الإمام أبي حاتم في تراجم أخرى، حيث يقول عبد الرحمن: «سألت أبي عن يعقوب بن محمد الزهري؟ فقال: هو علي يدي عدل، أدركته، ولم أكتب عنه»^(٣)، وقال: «سألت أبي عن عمر بن حفص العبدي؟ فقال: ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو علي يدي عدل»^(٤).

[٢٤٤] القرينة السادسة: استعمال لفظ: "صالح" في الشفاء عني وروع

الراوي لا ضبطه، ومن تطبيقه:

التطبيق (٥٣): في ترجمة يحيى بن محمد بن قيس المدني أبي زكريا، حيث قال فيه الإمام الخليلي: «شيخ صالح»^(٥).

والذي يظهر أن مراده الشفاء على صلاحه وورعه، قال الحافظ ابن حجر: «أراد به في دينه لا في حديثه، لأن من عادقهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قلدوا ذلك فقالوا: "صالح الحديث"، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة، والله أعلم»^(٦).

(١) الجرح والتعديل ٢/٢٤٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/١٢٤.

(٣) الجرح والتعديل ٩/٣١٤.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٣٠١.

(٥) الإيضاح ١/٧٣٣.

(٦) التلخيص على كتاب ابن الصلاح ٢٧٧.

المطلب الثالث: القرآن المتعلقة بمسئله:

[٢٥] القرينة الأولى: أن يكون الجرح مفسراً بقادح:

يشترط في تقديم الجرح على التعديل المعتمد - يخرج به تعديل المتساهلين ونحوه، فلا يحتاج لهذا الشرط إن كان الجرح من ناقد معتمد - أن يكون الجرح مفسراً بقادح، فقد قال الإمام البخاري «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا برهان وحجة»^(١)، وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»^(٢)، وقال الإمام البيهقي: «باب لا يقبل الجرح فيمن ثبتت عدالته إلا بأن يقفه على ما يجرحه، به قال الشافعي رحمه الله؛ لأن الناس يختلفون ويتباينون في الأهواء»^(٣) وقال الإمام ابن عب البر: «الصحیح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته للعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي الجرح في جرحه بينة عادة تصح بها جرحه»^(٤)، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٤): في ترجمة محمد بن بيان بن مسلم أبي العباس الثقفي المعروف بابن البخري، حيث وثقه محمد بن عبيد الله بن الشخير، فقال: «حدثنا أبو العباس محمد بن بيان بن مسلم الثقفي المعروف بابن البخري في مجلس بن أبي داود سنة ست عشرة قال ابن الشخير: وكان ثقة»^(٥).

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤١.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٢٤١/٢ ترجمة عكرمة مولى ابن عباس.

(٣) مسنن البيهقي الكبير ١٠/١٢٤.

(٤) جامع بيان العلم ٥٠٣.

(٥) تاريخ بغداد ٩٧/٢.

وفي صنيع ابن السخّير نظر؛ لأن ابن البختري جرح بمفسر قادم مهلك، فقد وضع حديثاً في فصل سورة التين، فقد قال أبو القاسم الأزهري: «رنا محمد ابن عبيد الله بن السخّير قال: نا أبو العباس محمد بن بهان بن مسلم الشافعي المعروف بابن البختري في مجلس بن أبي داود سنة ست عشرة قال ابن السخّير: "وكان ثقة ألمي علينا من أصله"، قال: نا الحسن بن عرفة قال: نا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس، قال: «لما نزلت سورة التين على رسول الله ﷺ فرح طافوا بهدياً حتى بان لنا شدة لوجه فسالنا ابن عباس بعد ذلك عن تفسيرها؟ فقال: أما قول الله تعالى: ﴿والتين﴾^(١) فبلاد الشام موسى، ﴿وهذا البلد الأمين﴾^(٢) بلد مكة، و﴿قد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾^(٣) محمد ﷺ ثم رددناه أسفل سافلين﴾^(٤) عباد اللات والعزى، ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾^(٥) أبو بكر وعمر ﴿فلهم أجر غير ممنون﴾^(٦) عثمان بن عفان، ﴿فنا يكذبك بعد الدين﴾^(٧) علي بن أبي طالب ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾^(٨) بعثك فيهم نبيا، وجمعكم على التقوى يا محمد»^(٩).

- (١) آية رقم: ١.
- (٢) آية رقم: ١.
- (٣) آية رقم: ٢.
- (٤) آية رقم: ٣.
- (٥) آية رقم: ٤.
- (٦) آية رقم: ٥.
- (٧) آية رقم: ٦.
- (٨) آية رقم: ٦.
- (٩) آية رقم: ٧.
- (١٠) آية رقم: ٨.
- (١١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٩٧/٢، وابن الجوزي في الموضوعات ٤٨٧.

وقال الخطيب البغدادي: «هذا الحديث بهذا الإسناد: باطل لا أصل له يصح فيما نعلم والرجال المذكورون في إسناده كلهم أئمة مشهورون غير محمد ابن بيان، ونرى العلة من جهته وتوثيق ابن الشَّخَرِ له ليس بشيء، لأن من أورد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد قد أغنى أهل العلم عن أن ينظروا في حاله، ويبحثوا عن أمره، ولعله كان يتظاهر بالصالح فأحسن ابن الشَّخَرِ به الظن، وأثنى عليه لذلك، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: "ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث"^(١)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: «هذا حديث موضوع بارد الوضع بعيد عن الصواب، فالحمل فيه على ابن بيان الثقافي وكأنه قد تلاعب بالقرآن»^(٢)، وقال الإمام الذهبي في ابن بيان: «متهم بوضع الحديث روى بقلة حياء من الله تعالى...» وذكر الحديث السابق^(٣).

[٢٦] القرينة الثانية: التكلف في رد الجرح المفسر القادح:

قد يحمل الناقد الجرح المفسر المؤثر على أمر بعيد لا يحلو من تكلف، ولا يكون له مستند فيما ذهب إليه، فيترجح الجرح في الراوي، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٥): في ترجمة محمد بن حسان بن مصعب الخزاز الكوفي ثم الرازي مسكناً، حيث قال فيه بلديه الإمام أبو حاتم: «صنف كتاب المعراج، وكان كذاباً»^(٤)، وذكره الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال، وحمل كلام أبي حاتم على الكذب في حديث الناس، فقال: «لأن أبو حاتم: "ضعيف، وكان كذاباً": يعني في حديث الناس»^(٥).

(١) تاريخ بغداد ٩٨/٢.

(٢) ٤٨٧/١.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١٣/٦، المعني في الضمراء ٢/٢٦.

(٤) الجرح والتعديل ٧/٢٣٨.

(٥) ١٠٥/٦.

وصيته محل تأمل، لأن الأصل في الإطلاق أنه الكذب الجارح، والسياف يؤكده، لأنه مقرون بالضعف، ولم يذكر الذهبي حجة في هذا التأويل، بل يتأكد كلام الإمام أبي حاتم بدليل آخر لا مجال فيه للتأويل، وهو نص الحافظ محمد بن عبد الله بن نمير على كذبه في الحديث، فقد قال ابن أبي حاتم: «سئل محمد بن عبد الله بن نمير عنه، وقيل له: بالري رجل كوفي، يقال له: محمد بن حسان، يروي عن أبيك؟ قال: وأي شيء روى عن أبي؟ قال: روى عن أبيك عن يحيى ابن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن عليه السلام، قال: «رأيت رجلاً يُؤمى بهم...» الحديث الطويل، قال: ترك الناس كلهم، وجاء يكذب على أبي»^(١)، ولذا تعقب الحافظ ابن حجر، فقال: «قال الذهبي: "يعني في حديث الناس"، ولم يذكر مستنده فيما قال»^(٢)، والصواب أن الراجح فيه الجرح، وهو الذي يوافقُه صنيع الإمام الذهبي نفسه في المعنى، حيث اقتصر فيه على ذكر كلام أبي حاتم، فقال: «قال أبو حاتم: ضعيف، كذاب»^(٣).

التطبيق (٥٦): في ترجمة عمارة بن جويرين أبي هارون العبدي البصري، حيث رماه حماد بن زيد البصري بالكذب.

وتعقبه الإمام ابن عبد البر، فحمّله على التحامل العقدي، وصنّيع الإمام ابن عبد البر محل تأمل، ولا يخلو من تكلف، فقد ثبت كذب عمارة من عدة أوجه، وسبق تفصيله^(٤).

[٢٧] القرينة الثالثة: أن يُستدل في التعديل على ما لا يُقيد الضبط:

لا يشترط تفسير التعديل إذا كان من لاقده معتمد في الجرح والتعديل سواء غورض أم لم يُعارض، وإنما يشترط التفسير في الجرح إذا عارضه تعديل

(١) الجرح والتعديل ٢٣٨/٧.

(٢) تخريب التهذيب ٩/٩٩.

(٣) المعنى في الضعفاء ٢/٥٦٧.

(٤) تطبيق رقم: ٤.

معتبر، ولكن إذا تبين أن المعدل استند في تعديله على ما لا يصلح للتعديل، فيرد التعديل، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٥٧): في ترجمة محمد بن يونس بن موسى الكندي، حيث قال فيه: «إسماعيل بن علي الخطي: ما رأيت أكثر ناساً من مجلسه، وكان ثقة»^(١).

والذي يظهر أن الخطي استند في التعديل على كثرة حضور الناس إلى مجلس الكندي؟ وفيه تأمل، ولذا قال الإمام الذهبي: «أما إسماعيل الخطي، فقال بجهل: "كان ثقة ما رأيت خيراً أكثر من مجلسه"»^(٢).

وقد تقدم أن غالب النقاد جرحوه جداً^(٣).

[٢٨] القرينة الرابعة: أن يستند المعدل على ما لا يرفع الجهالة:

السليبي (٥٨): في ترجمة أخس والد بُكير بن الأخنس كوفي، حيث ذكره الإمام البخاري في الضعفاء وقال فيه «أخنس سمع الحديث من ابن مسعود روى عنه بُكير، ولم يصح حديثه»^(٤). وزاد ابن عدي عن البخاري قوله: «(روى عنه - عن ابن عباس - منكر)»^(٥).

وقد تعفبه الإمام أبو حاتم، فقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يُنكر على من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء، ويقول: لا أعلم روى عن الأخنس إلا ما روى أبو جئاب يحيى بن أبي حجة الكوفي، عن بُكير بن الأخنس، عن أبيه، فإن كان أبو جئاب لين الحديث، فما ذنب الأخنس والد بُكير، وبُكير ثقة عند أهل العلم، وليس في حديث واحد رواه ثقة عن أبيه ما يلزم أباه الوهن بلا حجة»^(٦).

(١) تاريخ بغداد ٤٤٥/٣.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٨/٦.

(٣) تطبيق رقم: ٣٥.

(٤) ٣٧، التاريخ الكبير ٦/٢.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٤١٩/١.

(٦) المرح والتعديل ٣٤٥/٢.

والصواب مع الإمام البخاري؛ لأن الذي يظهر أن أبا جنتاب أخطأ فجعل للأختس رواية وليست له رواية، ولذا قيد أمير الحديثين الإمام أبو عبد الله البخاري الحكم بحديثه فقال: «لم يصح حديثه»، ومجمله - والحال هذه - الضعفاء؛ لأن من لا تُعرف عدالته وحاله فالأصل فيه الجهالة، سيما وأن أبا حاتم نفسه قد نص على أنه لا يُعرف للأختس رواية إلا من طريق أبي جنتاب - وهو ضعيف -، فأصبح خلافه لفظياً، ويُؤكد حكم الإمام البخاري أن أبا زرعة ذكر الأختس في الضعفاء^(١)؛ وكلنا صنع العقيلي^(٢)، وابن عدي، وزاد ابن عدي: «غير معروف»^(٣)، ولذا فإن لحافظ ابن حجر تعقب الإمام أبو حاتم، فقال: «لا يلزم من ذلك أن يكون الرجل ثقة، إذ حاله غير معروف، ورواية ابنه عنه فقط، لا ترفع جهالة حاله، هذا إن رُفعت جهالة عينه، والله أعلم»^(٤).

المطلب الرابع: القرائن المتعطف بمخالفته:

يُقدم الجرح عند التعارض إذا كان عدد المعدلين قلة سيما إن كانوا من المتساهلين، وكان الجرحون هم غالب النقاد المعتمدين، ولم يُخالقوا بحجة ظاهرة، فإن تقاربوا في العدة والاعتماد قُدم التعديل إلا إذا كان الجرح مفسراً بقادح ليُقدم، قال الحافظ ابن حجر: «إن كان الجرح والحالة هذه مفسراً قبل، وإلا عمل بالتعديل»^(٥).

[٢٩] القرينة الأولى: مخالفة المعدل للمشهور من ضعف الراوي:

التطبيق (٥٩): في ترجمة إسحاق بن بشر بن محمد أبي حذيفة البخاري

(١) البرذعي ٦٠٣/١.

(٢) ضعفاء العقيلي ١٢١/١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤١١/١.

(٤) لسان الميزان ٣٣١/١.

(٥) لسان الميزان ١٥/١.

مولي بن هاشم، حيث روى عنه محمد بن عمر الداراءى بجرودي فقال: «حدثنا أبو حذيفة البخاري ثقة».

وفي صنيعه نظر؛ لأنه خالف غالب النقاد الذين رموه بالكذب أو تركوه، فقد قال أبو بكر ابن أبي شيبة: «كذاب»^(١)، وقال الإمام مسلم بن الحجاج: «ترك الناس حديثه»^(٢)، وقال النقااش: «يضع الحديث»^(٣)، وقال ابن عدي: «أحاديثه منكورة إما إسناداً أو متناً، لا يتابعه أحد عليها»^(٤)، وقال الدارقطني: «كذاب، متروك»^(٥)، وقال الخطيب البهدادي: «حدث بأحاديث باطلة»^(٦)، ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب الداراءى بجرودي، فقال: «تفرد الداراءى بجرودي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بن الأثر، لا يحق حاله على العميان»^(٧).

التطبيق (٦٠): في ترجمة الطحجاء بن أُرطاة الثغعي الكوفي، حيث وثقه الإمام شعبه، فقد قال أبو شهاب موسى بن نافع الحنط - واللفظ له -^(٨)، ومعاوية بن هشام: «قال لي شعبه: عليك بـطحجاء بن أُرطاة، ومحمد بن إسحاق فإنيما حافظان، واكتبتم على عند البصريين في خالد وهشام» يريد تضعيف خالد الحذاء، وهشام بن حسان.

وقد خالف في الحجاج حكم الجمهور، كما خالف غالب النقاد في تضعيف خالد وهشام قال الإمام الذهبي: «ما التفت أحد إلى هذا القول

(١) لسان الميزان ٣٥٤/١.

(٢) الكشي ٢٩٩.

(٣) لسان الميزان ٣٥٤/١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٧/١.

(٥) الضعفاء والثروكين ٩٢.

(٦) تاريخ بغداد ٣٢٦/٦.

(٧) سيران الاختلال في نقد الرجال ٣٣٦/١.

(٨) ضعفاء العقيلي ٤/٢.

أولاً^(١)، وقال في موضع آخر: «هنا قول مطروح، وليس شعبية بمصوم من الخطأ في اجتهداه، وهذه زلة من عالم، فإن خالداً الخلاء وهشام بن حسان نقان ثينان، والآخرون فالجمهور على أنه لا يحتاج إليها»^(٢).

التطبيق (٦٩): في ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني، حيث قال فيه الإمام ابن عبد البر: «هو أوثق من كل من نكلم فيه»^(٣).

وفي هذا العموم تأمل، فقد كان مالك^(٤)، ويحيى بن سعيد^(٥) لا يرويان عنه، وتكلم فيه ابن عينة^(٦)، والإمام أحمد^(٧)، والإمام ابن معين^(٨)، وابن المديني^(٩)، وأبو زرعة^(١٠)، وأبو حاتم^(١١)، والنسائي، وابن خزيمة^(١٢) وأبو أحمد الحاكم^(١٣)، والعقيلي^(١٤)، والدارقطني وابن حبان^(١٥)، وغيرهم.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٢٨٤.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/٧٨٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/١٣٠.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/١٧٥.

(٥) الطرح والتعديل ٥/١٥٣.

(٦) عطل عبد الله ٢٠٣٨.

(٧) تهذيب الكمال ١٢/٣٥٤٣.

(٨) الطرح والتعديل ٥/١٥٣.

(٩) سؤالات ابن أبي شينة ٨١.

(١٠) الطرح والتعديل ٥/١٥٣.

(١١) الطرح والتعديل ٥/١٥٣.

(١٢) تهذيب التهذيب ٩/١٣٠.

(١٣) ميزان الاعتدال ٤/١٧٥.

(١٤) الضعفاء الكبير ٢/٢٩٨.

(١٥) الجرحون ٢/٣٠.

ولذا تعقبه الحفاظ ابن حجر فقال: «هذا إقراط»^(١)، والإمام ابن عبد البر نفسه قد تكلم فيه فقال: «عبد الله بن محمد بن عقیل، ليس بالحافظ عندهم»^(٢)، وقال موه: «عبد الله بن محمد بن عقیل قد قبل جماعة من أهل العلم بالحديث حديثه، واحتجوا به وخالفهم في ذلك آخرون»^(٣).

[٣٠] القرينة الثانية: مخالفة المعدل للضعف الذي استقر عليه حكم جمهور النقاد في الراوي:

التطبيق (٦٢): في ترجمة محمد بن عمر الواقدي، حيث قال عدله: الدراوردي، محمد بن إسحاق الصفاني، ومصعب، ومعن القزرا، ويزيد بن هارون، وأبو عبيد^(٤).

وفي صيغهم نظر، وأكثرهم ليسوا من أهل الصنعة، وقد خالفوا ما استقر عليه أمر نقاد الحديث وجهابذته: كالإمام ابن المبارك^(٥)، وابن غير^(٦)، وإسماعيل بن زكريا^(٧)، وبنار^(٨)، والشافعي^(٩)، وأحمد^(١٠)، وابن معين^(١١)، وابن المديني^(١٢)،

(١) تهذيب التهذيب ١٣/٦.

(٢) التهذيب ١٢٥/٢٠.

(٣) الاستذكار ٣٢٤/٥.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٧٥/٦.

(٥) الروضة ٢٤٨.

(٦) التاريخ الكبير ١/٥٤٣.

(٧) تهذيب التهذيب ٣٢٤/٩.

(٨) تهذيب التهذيب ٣٢٤/٩.

(٩) الإخراج والتعديل ٢٠/٨.

(١٠) العلاء ٥١٣٩، وصحراء العقيلي ١٦٦٦.

(١١) الإخراج والتعديل ٢٠/٨.

(١٢) تهذيب التهذيب ٣٦٤/٩.

أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم: «حدثني صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان سفیان الفوري يعجب من حفظ عبد الملك، قال صالح: فقلت لأبي: فهو عبد الملك بن عُمير؟ قال: نعم، قال أبو محمد: فذكرت ذلك لأبي؟ فقال: هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عُمير لم يوصف بالحفظ»^(١).

التطبيق (٦٤): في ترجمة نافع بن أبي نافع البزاز، حيث قال فيه الإمام المزي: «نافع بن أبي نافع البزاز مولى أبي أحمد، يقال كنيته أبو عبد الله، روى عن معقل بن يسار المزني، وأبي هريرة، روى عنه أبو العلاء خالد بن طهَمَان الحنّاف، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قال عباس الدوري عن يحيى بن معين: "ثقة"، روى له أبو داود والترمذي والنسائي»^(٢).

وفي صنميه تأمل؛ لأنه جمع بين منفرد: ضعيف، وثقة، فالضعيف: نافع بن أبي نافع الذي يروي عن معقل بن يسار، وروى عنه أبو الحارث خالد بن طهَمَان الحنّاف، وهو سمّاه بذلك، قال ابن أبي حاتم: «نافع بن أبي نافع، روى عن [معقل، روى عنه أبو العلاء]^(٣) نا عبد الرحمن قال سئل أبي عنه؟ فقال: هو أبو داود كُفيع، وهو ضعيف الحديث»^(٤).

والثقة، هو: نافع بن أبي نافع البزاز، الذي يروي عن أبي هريرة، وروى عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وثقه الإمام ابن معين^(٥). ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام المزي، فقال: «الذي وثقه ابن معين، هو الذي روى عن أبي هريرة، وروى عنه ابن أبي ذئب، وحدثه في

(١) الجرح والتعديل ٥/٣٦٠، ١/٧٠.

(٢) تهذيب الكمال ٣٩/٢٩٣.

(٣) التكميل من نسخة ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٦.

(٤) الجرح والتعديل ٨/٤٥٩، وتهذيب التهذيب ١٠/٣٦٦.

(٥) الدوري ٨٥١، والجرح والتعديل ٨/٥٣٣.

السنن ومسلم وأحمد وصحيح ابن حبان، وقد وصفوه بالبراز، وأما الذي مروى عن معقل بن يسار، فقد أفرد به ابن أبي حاتم عن الراوي عن أبي هريرة، لقول: "يروي عن معقل، روى عنه أبو العلاء، وسئل أبي عنه؟ فقال: هذا أبو داود نفيح، وهو ضعيف"^(١).

[٣٢] القرينة الثالثة: ضعف الناقل:

التطبيق (٦٥): في ترجمة إسماعيل بن يعلى أبي أمية الثقفي البصري، حيث قال الحافظ ابن عدي: «حدثنا الحسن بن علي بن زُفر، قال سمعت الصباح بن عبد الله يقول: سمعت شعبة يقول: "اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه رجل شريف لا يكذب"^(١)، ورواه غلام خليل عن شيان عن شعبة^(٢) وذكر ابن الجوزي إسماعيل في الضعفاء والمتروكين، وقال: «قال شعبة: اكتبوا عنه فإنه شريف لا يكذب»^(٣)، وقال الإمام الذهبي في إسماعيل: «قد مشاه شعبة وقال: "اكتبوا عنه فإنه شريف"^(٤).

وهذا التعديل لا يثبت عن شعبة، لأن إسناده موضوع، فابن زُفر، هو: الحسن بن علي ابن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زُفر أبو سعيد القذوي البصري، الموضح المعروف، قال فيه الحافظ ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويتركه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم إن الله لم يخلقهم، حدث عن خرواش عن أنس، والصباح بن عبد الله أبو بشر، وإبراهيم بن سليمان السلمي جميعاً عن شعبة»^(٥).

(١) فذيب التهذيب ١: ٣٦٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣١٥.

(٣) سؤالات أبي عبيد الأجرى ٢٠٤.

(٤) (١/ ٢٤١).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٤١٧.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٣٨.

والصَّيَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو بَشْرٍ لَا يَعْرِفُ، قَالَ ابْنُ عَدِي^(١).

وَعَلَامُ خَلِيلٍ، هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيبِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَاهِنَةَ الْبَصْرِيِّ، وَضَاعُ قَالَ ابْنُ عَدِي: «اجْتَمَعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ التَّهَافُوتِيُّ بِحِوَارٍ فِي مَجْلِسِ أَبِي غُرُوبَةَ يَقُولُ قُلْتُ لَعَلَامُ الْخَلِيلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الرُّقَاتُ الَّتِي تَحْدُثُ بِهَا قَالَ وَضَعْنَاهَا لِنَرْفِقَ بِهَا قُلُوبَ الْعَامَّةِ»، وَقَالَ الْخَافِظُ ابْنُ عَدِي: «عَلَامُ الْخَلِيلِ أَحَادِيثُهُ مَنَافِرٌ لَا تَحْصِي كَثْرَةً، وَهُوَ يَبِينُ الْأَمْرَ فِي الضَّعْفَاءِ»^(٢)، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «عَلَامُ الْخَلِيلِ يَضَعُ الْحَدِيثَ مَتْرُوكًا»^(٣).

وَلَذَا فَإِنَّ الْإِمَامَ أَبَا دَاوُدَ كَذَبَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ، فَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَسْوَدِيُّ: «قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ: حَكَى رَجُلٌ عَنْ شَيْبَانَ الْأَبْلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ شُعْبَةَ يَقُولُ: "اَكْتُبُوا عَنْ أَبِي أُمِيَّةَ بْنِ يَعْلَى، فَإِنَّهُ شَرِيفٌ لَا يَكْذِبُ، وَاَكْتُبُوا عَنْ أَحْسَنَ بْنِ دِينَارٍ، فَإِنَّهُ صَدُوقٌ؟" فَكَذَّبَ الَّذِي حَكَى عَنْهُ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: عَلَامُ خَلِيلٍ حَكَى هَذَا عَنْ شَيْبَانَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَذَبَ الَّذِي حَكَى هَذَا»^(٤).

وَتَعَقَّبَ الْخَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ الْإِمَامَ الذَّهَبِيَّ، فَقَالَ: «عَلَامُ خَلِيلٍ كَمَا تَقْدِمُ مَجْمُوعٌ عَلَى تَكْذِيبِهِ فَكَيْفَ جَزَمَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ شُعْبَةَ قَالَ: "اَكْتُبُوا عَنْهُ"؟»^(٥). وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ، صَاحِبُ التَّرْجُمَةِ، فَهُوَ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، قَدْ طَعَنَ فِيهِ الْأَلَمَةُ النَّقَادُ، فَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»^(٦)، وَقَالَ مَرَّةً: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»^(٧)، وَقَالَ

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٣٨، ٣٤٠، لسان الميزان ٣/١٧٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٩٥٥.

(٣) سؤالات الحاكم ١٥.

(٤) سؤالات أبي عبيد الأسدي ٦٠٤.

(٥) لسان الميزان ١/٤٤٥.

(٦) الدقاق ٢٩٥.

(٧) ضعفاء العقيلي ١/٩٥.

الإمام البخاري: ((سكتوا عنه))^(١)، وقال الإمام النسائي^(٢)، والدارقطني^(٣): «متروك»، وقال الإمام أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي»^(٤)، وتكلم فيه غيرهم.

التطبيق (٦٦): في ترجمة فرج بن فضالة أبي فضالة الشامي الحمصي، حيث قال سليمان بن أحمد الواسطي ((سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما رأيت شامياً أثبت من فرج بن فضالة وأنا استخير الله في الحديث عنه))^(٥)، وقال سليمان أيضاً: ((سمعت يزيد بن هارون يقول: رأيت شعبة بن الحجاج عند فرج ابن فضالة، يسأله عن حديث من حديث إسماعيل بن عياش))^(٦).

وما حكاه سليمان فيه نظر، وهو آفته، فقد قال الإمام البخاري في سليمان: «فيه نظر»^(٧)، وقال الحافظ ابن عدي فيه: «لسليمان بن أحمد أحاديث أفراد غرائب، يحدث بها عنه علي بن عبد العزيز، وهو عندي ممن يسوق الحديث ويشبهه عليه»^(٨)، وقال في موضع آخر: «قد سرقه جماعة من الضعفاء، ذكرهم في كتابي هذا، لحدثوا به عن الوليد منهم سليمان بن أحمد الواسطي»^(٩)، وصنع سليمان يُخالف الحفوظ عن ابن مهدي من أنه لا يُحدث عنه، قال القلاص: ((كان عبد الرحمن لا يُحدث عن فرج بن فضالة، ويقول:

(١) التاريخ الأوسط ١/٢٥١، والتاريخ الكبير ١/٣٧٧.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٤١.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٧٨.

(٤) الخرج والتعديل ٢/٢٠٣.

(٥) ميزان الاعتماد في نقد الرجال ٥/٤١٥، تهذيب التهذيب ٨/٢٣٥.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٩٤، ترجمة إسماعيل بن عياش.

(٧) التاريخ الكبير ٤/٣.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٢٩٦.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٢١٥.

حديثه عن يحيى بن سعيد أحاديث منكورة مقلوبة»^(١)، وقال الإمام البخاري: «كان عبد الرحمن لا يحدث عن فرج بن فضالة، ويقول: حدث عن يحيى بن سعيد أحاديث منكورة مقلوبة»^(٢).

ولم يرد ضعفه الإمام البخاري وغيره، فقال الإمام البخاري فيه: «منكر الحديث»^(٣)، وقال ابن عدي: «هو مع ضعفه يكتب حديثه»^(٤)، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»^(٥).

وضعف الحافظ ابن حجر هذه الحكاية، فقال: «لا يفتقر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، لأنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي وهو كذاب، وقد قال البخاري: "تركه ابن مهدي"»^(٦).

[٣٣] المقربة الثالثة: إعلال التعديل بالشذوذ أو النكارة:

أولاً: شذوذه: يُورد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أنه يُخالف رواية أكثر الثقات عن الناقد، ومن تطبيقات:

التطبيق (٦٧): في ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ثم المكي أبي يوسف، حيث قال فيه الإمام ابن عدي: «في كتابي بخطي: عن عبد الله بن إسحاق المدائني، ثنا نصر بن محمد، سألت يحيى بن معين عن يعقوب بن حميد بن كاسب؟ فقال: ثقة»^(٧).

(١) ضعفه العقلي ٤٦٢/٣، والشرح والتعليق ٨٥/٧، والمخرجون ٢٠٦/٢.

(٢) التاريخ الأوسط ١٧٣/٢.

(٣) الضعفاء الصغار ٣٠٠، والتاريخ الكبير ١٣٤/٧.

(٤) الكامل في ضعف الرجال ٢٩/٦.

(٥) تقريب التهذيب ٥٣٨٣.

(٦) تحذيب التهذيب ٢٣٥/٨.

(٧) الكامل في ضعف الرجال ١٥١/٧.

وجاء تضعيفه في رواية الدورري، وغيره، قال الدورري: «سمعت يحيى يقول: ابن كاسب ليس بشيء»^(١)، وقال مرة: «ليس بثقة»^(٢)، وقال ابن مخرز: «سمعت يحيى بن معين يقول: كذاب، خبيث، عدوا الله، محدود، قيل له: فمن كان محدوداً، لا يقبل منه حديثه؟ فقال: لا، لا يُقبل حديث من حد»^(٣)، وقال العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني قال رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحد بن حنبل، قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسأله عنه؟ فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعها ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طوي كانت مراسيل فأسلدها وزاد فيها»^(٤)، قال الحافظ ابن حجر: «هذا الجرح قادح ولهذا لم يخرج عنه أبو داود شيئا»^(٥)، ولذا ردّ الذهبي رواية مصر، فقال: «شدّ فطر بن محمد الأسدي، فورى عن يحيى بن معين: ثقة»^(٦).

التطبيق (٦٨): في ترجمة يحيى بن هاشم بن كثير بن قيس الغساني أبي زكريا السمسار البغدادي، حيث قال القاسم بن عبد الرحمن بن زياد الأنباري: «سألت يحيى بن معين عن يحيى بن هاشم السمسار: أهو كذاب؟ فقال: لا أعرفه كاذباً، ولكنه شيخ قد خرف كبير»^(٧).

وهذه رواية مردودة؛ لأنها شاذة تخالف الحفوظ عن الإمام ابن معين، فقد قال أبو يعلى الموصلي: «ذكر لي يحيى بن معين وأنا حاضر السمسار، فقال: كان

(١) (٧٧٢).

(٢) الجرح والتعديل ٩/٢٠٦.

(٣) (١١، ٢).

(٤) ضعفاء العقيلي ٤/٤٤٦.

(٥) هدي الساري ٤٥٤.

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/٢٧٦.

(٧) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

جاري، لا يحمل عن مثله الحديث، كذاب»^(١)، وقال الحسين بن حبان: «قال أبو زكريا: السُّمَّسَارُ كذاب خبيث دجال عدو الله كان جارنا ها هنا»^(٢)، وقال عبد الخالق بن منصور: «سمعت يحيى ابن معين يقول: السُّمَّسَارُ يعني يحيى بن الهاشم، دجال هذه الأمة»^(٣)، وقال أحمد بن محمد ابن القاسم بن مُخْرَز: «سمعت يحيى بن معين، يقول: إسحاق بن نجیح المَلَطِي: كذاب عدو لله، رجل سوء، خبيث، وأبو البختري، يعني القُرشي - وهب بن وهب -: كذاب الثَّغَع، والسُّمَّسَار: كذاب وأبو داود التَّخَمِي - سليمان بن عمرو -: كذاب الثَّغَع، والسُّمَّسَار: كذاب خبيث هو الدجال، هذا يخرج الدجال من هذه القرية، وهو أشوهم يعني أشو من المَلَطِي، ومن أبي البختري ومن أبي داود»^(٤)، وقال مهنا: «سألت أحمد عن يحيى ابن هاشم السُّمَّسَار؟ فقال: آه آه لا يُكْتَب عنه، قال مهنا: قال يحيى بن معين: ليس هو بالثقة كذاب خبيث، قلت ليحيى: قد حدث عن يزيد بن هارون؟ قال: ولو حدث عن منصور بن المعتمر لم يكن بالثقة؟ قلت ليحيى تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث، ولكن رُضِعت له»^(٥). ولذا قال الحافظ ابن حجر عن رواية القاسم: «هذه رواية شاذة، وأكثر الرواة عن يحيى بن معين نقلوا عنه تكذيبه»^(٦).

وقد كذب النقاد السُّمَّسَار، فقال صالح جزرة: «كان يكذب في الحديث»^(٧)، وقال أبو حاتم: «كان يكذب، وكان لا يصدق ترك

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٥١/٧.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

(٤) (١/١٧، ١٨، ١٩، ١٠).

(٥) تاريخ بغداد ١٤/١٦٣.

(٦) لسان الميزان ٢/٢٨٠.

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/٢٥١.

حديثه^(١)، وقال ابن عدي: «يضع الحديث ويسرقه»^(٢).

التطبيق (٦٩): في ترجمة عباد بن صهيب البصري، حيث روى ابن أبي داود، عن يحيى بن عبد الرحمن عن الإمام ابن معين أنه عدله^(٣).

وهو يخالف الحفوظ عن الإمام ابن معين، كرواية اللؤلؤي، حيث قال: «سمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قديم، يروي عنه مالك بن أنس، قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قديماً أو الضيفاً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية؟ قال: لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك، ولا يدعوا إليه كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعوا إليه»^(٤)، ولذا رد الحافظ ابن حجر رواية التعديل، فقال: «في رواية شاذة، عن يحيى بن معين هو: ثبت»^(٥).

وعباد قال فيه الإمام البخاري^(٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة^(٧)، والنسائي^(٨)، والذهبي: «متروك الحديث»، قال الإمام البخاري مرة: «سكتوا عنه»^(٩)، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»^(١٠)؛ وقال أبو حاتم^(١١): «ضعيف الحديث، منكر

(١) الخرج والتعديل ١٩٥/٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/٢٥١.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/٢٩.

(٤) ٣٥٨١.

(٥) لسان الميزان ٣/٢٣.

(٦) التاريخ الكبير ٦/٤٣، والضعفاء للصغير ٢٢٨.

(٧) الخرج والتعديل ٨١/٦.

(٨) الضعفاء والتركيب ٤١١.

(٩) التاريخ الأوسط ٧٧١.

(١٠) الخرج والتعديل ٨١/٦.

(١١) الخرج والتعديل ٨١/٦.

الحديث، ترك حديثه».

ثانياً: نكارتة: يُرد التعديل اعراض للتجريح إذا تبين أن إسناده ضعيف، ويخالف المحفوظ عن الناقد، ومن تطبيقاته:

التطبيق (٧٠): في ترجمة إبراهيم بن هُدبة أبي هُدبة الفارسي، حيث قال أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب «أخبرنا أبو مسلم بن مهران، أخيرني محمد ابن زكريا الشُّروطي بنسف، حدثنا يحيى بن بدر، قال: قال يحيى بن معين: "إبراهيم بن هُدبة هو الفارسي أبو هُدبة، لا بأس به ثقة"^(١).

وفي هذه الحكاية نظر إسناده ومناً، أما الإسناد فمظلم، وأما المتن فباطل منكر يخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين الذي يُوافق ما اشتهر به أبو هُدبة عند النقاد من الكذب، حتى كان العامة يخشون أنه شيطان من كثرة كذبه، فقد قال اللُّدوي: «سمعت يحيى يقول: قله أبو هُدبة فاجتمع عليه الخلق، فقالوا له: أخرج رجلك؟! فقالوا ليحيى: لم قالوا له أخرج رجلك؟! قال: كانوا يخافون أن تكون رجله رجل حمار يكون شيطاناً، أو قال فيكون شيطاناً»^(٢).

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن أبي هُدبة؟ قال: قدم علينا ها هنا فكنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه كذاب خبيث»^(٣).

وقد تكلم النقاد في إبراهيم، زرموه بالكذب، قال أبو حاتم: «كذاب»^(٤)، وقال النسائي: «متروك الحديث»^(٥)، وقال ابن حبان: «رجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة يدعى إلى الأعصراس فيرقص فيها، فلما

(١) تاريخ بغداد ٦/٢٠١.

(٢) ٤٦٦١.

(٣) تاريخ بغداد ٦/٢٠٠.

(٤) الجرح والتعديل ٢/٤٣١.

(٥) الضعفاء والمتروكين ٩.

كسبر عل يروي عن أنس ويضع عليه^(١)، وقال الخافظ ابن عدي: «هذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هذبة، كلها بواطيل، وهو متروك الحديث بين الأمر في الضعف جداً^(٢)». وقد تعقب الخطيب البغدادي حكاية التوثيق فقال: «الحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول»^(٣)، وقال الإمام الذهبي: «لا يفرح عاقل بما جاء بإسناد منظم عن يحيى بن بدر فهذا القول باطل»، ثم ذكر مخالفته للمحفوظ عن ابن معين^(٤).

المطلب الثاني: وهم الناقل:

[٣٤] القرينة الأولى: اختصاره كلام الناقد أو روايته له بالمعنى بما يُحل

بمعناه:

التطبيق (٧١): في ترجمة إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأبلّ، حيث قال الإمام الذهبي: «قال أبو حاتم لا بأس به»^(٥).

وفي صنيح الإمام الذهبي تأمل، والذي يظهر أنه اختصاره بما يُحل بمعناه، فقد قال ابن أبي حاتم: «سمع أبي منه بالبصرة في الرحلة الثالثة، رسالته عنه؟ فقال: كتبت عنه، وعن أبيه. كان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه؟ قلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكنني أن أقول لا بأس به»^(٦).

ولذا فإن الخافظ ابن حجر قال: «في الميزان أن أبا حاتم قال: "لا بأس به" وهو خطأ»^(٧).

(١) الجرحون ١/١٥٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٠٤.

(٣) تاريخ بغداد ٦/٢٠٠.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٢٠٠.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٣٨٢.

(٦) الجرح والتعديل ٢/١٦٥.

(٧) تهذيب التهذيب ١/٢٥٢.

[٣٥] القرينة الثانية: الفهم الخاطي لكلام الناقد:

التطبيق (٧٧): في ترجمة سلم بن سالم البلخي أبي محمد، حيث حكى الإمام الذهبي عن ابن عدي أنه قال فيه: «أرجو أنه لا بأس به»^(١).

وفيما حكاه الإمام الذهبي تأمل، فابن عدي قال: «أسلم بن سالم أحاديث أفراد وغرائب، وأكبر ما رأيت له ما ذكرته من هذه الأحاديث، وبعضها لعل البلاء فيه من غيره وأرجو أن يحتمل حديثه»^(٢).

والذي يظهر أن مراده احتمال حديثه في المتابعات، فيكون الأصل فيه الضعف؛ لأنه أورده في الكامل، وأورد في ترجمته تضعيف النقاد له، كالإمام ابن المبارك وابن معين وأحمد والنسائي والجوزجاني^(٣).

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام الذهبي، فقال: «هذا لم يقل فيه ابن عدي: "لا بأس به"، وإنما قال بعد أن أورد له أحاديث: "هذه الأحاديث أنكر ما رأيت له، وله أفراد وأرجو أن تحتمل حديثه" وبين هاتين العبارتين فرق كبير، والله الموفق ولا قوة إلا بالله»^(٤).

[٣٦] القرينة الثالثة: جمعه بين مفترق:

التطبيق (٧٣): في ترجمة سماك بن حرب الكوفي، حيث أورد الإمام المزي في ترجمته أن عبد الرزاق روى عن الثوري أنه قال: «ما يسقط لسماك بن حرب حديث»^(٥).

وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقل: «الذي حكاه المؤلف عن عبد الرزاق عن الثوري، أي قاله الثوري في سماك بن الفضل اليماني، وأما سماك بن حرب

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢١٤/٣.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٧٦.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٢٦.

(٤) لسان الميزان ٦٣/٣.

(٥) تهذيب الكمال ١٢/١١٨.

فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه^(١)، وكلام الثوري في ابن الفضل رواه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقال: «نا أبو عبد الله الطهراني، نا عبد الرزاق، قال: قال الثوري: لا يكاد يسقط سناك بن الفضل حديثاً قال أبو محمد: يعني لصحة حديثه»^(٢)، وقد أورد المؤيد نفسه في ترجمة ابن الفضل^(٣).

الطريق (٧٤): في ترجمة عبد الله بن يحيى بن سلمان الثقفي أبي يعقوب التوأم البصري ويقال: عبد ويقال: عبادة، وقد ذكر ابن خلفون أن الإمام النسائي حكى توثيقه بقوله: «أخبرني إبراهيم بن يعقوب - الجوزجاني -، قال حدثنا عبد الله بن يحيى الثقفي ثقة فامة مأمون، قال حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عثمان بن حكيم، قال حدثنا خالد بن سلمة، قال سمعت عبد الحميد سأل موسى بن طلحة: كيف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال موسى: سألت زيد بن خارجة؟ فقال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله كيف الصلاة عليك؟ قال: صلوا، ثم قولوا: اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»^(٤).

وفي صنيع ابن خلفون تأمل، لأن التوأم مشهور بالضعف^(٥)، وأما المراد بكلام الإمام النسائي السابق، فهو: عبد الله بن يحيى الثقفي البصري أبو محمد، وثقه العجلي^(٦)، وغيره.

ولذا فإن ابن حجر تعقب ابن خلفون، فقال: «زعم ابن خلفون أن النسائي قال هذا في حق التوأم، وليس كما زعم فإن التوأم لم يدركه الجوزجاني،

(١) تهذيب التهذيب ٢٠٤/٤.

(٢) الجرح والتعديل ٢٨٠/٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٢٦/١٢.

(٤) السنن الكبرى ٩٨/٦، ٩٩/٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٦٩/٦.

(٦) (٩٩١).

وهذا قد وثقه العجلي أيضاً^(١).

[٣٧] القرينة الرابعة: قلبه التبريح تعديلاً:

التطبيق (٧٥): في ترجمة الحيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الحزامي الأسدي المدني صاحب أبي الزناد، وترجمة: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي أبي هاشم المدني، حيث قال اللُّوري: «سمعت يحيى يقول: المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي صاحب أبي الزناد: ليس بشيء، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي: ثقة»^(٢)، ورواه ابن أبي حاتم عن اللُّوري، فقال: «قُرى على العباس بن محمد اللُّوري: عن يحيى بن معين أنه قال: مغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ثقة»^(٣)، وقال: «قُرى على العباس بن محمد اللُّوري قال: سئل يحيى بن معين عن مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي؟ فقال: ليس بشيء»^(٤)، وكذا صنع ابن عدي، فقال: «ثنا ابن أبي بكر وابن حنبل، قالوا: ثنا عباس عن يحيى، قال: مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي صاحب أبي الزناد: ليس بشيء، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي: ثقة»^(٥).

والذي يظهر أن «قلب السيق على اللُّوري، والصواب أن الذي عدله ابن معين، هو: المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي صاحب أبي الزناد، وأن الذي ضعفه هو: المغيرة بن عبد الرحمن ابن الحارث المخزومي، قال أبو غيث الأحمري: «قلت لأبي داود إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن

(١) تهذيب التهذيب ٦/٦٩.

(٢) (٩٢٨، ٩٢٩).

(٣) الجرح والتعديل ٨/٢٢٥، ترجمة مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي.

القرشي.

(٤) الجرح والتعديل ٨/٢٢٥، مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي.

(٥) الكامل ٦/٣٥٥، مغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الأسدي.

الجزامي، ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس، قال أبو داود: المخزومي ضعيف^(١).

ويروى الحافظ ابن حجر أن الوهم من ابن أبي حاتم، فقال: «حكى ابن أبي حاتم في توجيحه عن الدُّوري عن ابن معين أنه قال: ثقة، وذلك وهم من ابن أبي حاتم، فقد سأل معاوية بن صالح ابن معين عنه؟ فقال: لا أعرفه، وإنما الذي حكى الدُّوري عن ابن معين توثيقه: معبرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، المذكور قبل»^(٢).

والصواب كلام الإمام أبي داود؛ لأنه ثبت أن الوهم في رواية الدُّوري نفسها.



(١) هدي الساري ٤٤٥، تهذيب التهذيب ٢٣٦/١٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٢٣٧/١٠ لمعبرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي.

الخاتمة:

في ضوء هذا البحث يمكن إيراد أهم نتائجها العلمية التالية:

١- أن قوانين توجيـح التعديل والتجريح من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، ومتطلبات التأهيل للنظر في الأسانيد والحكم على الأحاديث، وخدمة السنة النبوية وفق المنهج العلمي المعبر.

٢- لا يلزم من ثقة الراوي لبول كلامه المخالف جرحاً وتعديلاً؛ لأن نقد الرجال يحتاج إلى خبرة تامة خاصة بهذا الفن سيما إذا فسر الجرح أو التعديل بما لا يعتبر عند النقاد، ومن باب أولى رد كلام الضعفاء في الرواة، أو من عُرف بالاعتماد عليهم.

٣- يُؤخّر حكم المعدل المعروف بالتساهل إذا خُوف بجرح معتبر، وكذا إذا تبين مساهل الناقد المعتدل أو المشدد.

٤- يُقدم حكم الناقد المعبر على غيره إذا تبين أن معرفته بالراوي أتم سيما إذا كان بلديه وعاصره ما لم يُخالف بقربة أقوى.

٥- أن تقدم وفاة المخالف على وفاة الراوي من أسباب خفاء حال الراوي عليه، ورد حكمه المخالف حكم معتمد، وسبق أن الإمام أحمد حسن حال محمد بن يونس الكندي^(١) مع أن جمهور النقاد على خلافه؟ وهو محمول على أن الإمام أحمد وثقه بناء على ما علمه من حاله قبل وفاته إذ توفي الإمام أحمد قبل الكندي بخمس وأربعين سنة، وهي المدة التي تبين فيها حاله لغالب الأئمة النقاد الذين رموه بالكذب.

٦ - أهمية معرفة مناهج النقاد الخاصة في الحكم على الرواة، حيث قد

(١) تصديق رقم: (٣٥) -

يكون سبب التعارض منهج مروج سار عليه الناقد كطريقة ابن حبان في تعديل الجاهيل من الرواة الذين اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه النقائ، وخالف فيه المنهج الراجح الذي اختاره جمهور الأئمة النقاد في تجهيلهم.

٧ - قد يستعمل الناقد أشهر مصطلحات التعديل في غير ماها كوصفهم الراوي بالصدق، والمراد به لعمى المقلوب الجارح، أو وصفهم له بالصلاح والمراد الورع لا الضبط.

٨ - يُحمل كلام الناقد في راو مقرون بمن هو أضعف منه على التعديل النسبي الذي يُراد به علو مرتبة الراوي على صاحبه لا مطلق العدالة إن خالفه تخرج يعتبر سيما إذا جرحه الناقد نفسه.

٩ - يُحكم بشلوك القول المخالف لحكم الأكثر والأعلم والجرح مفسر بقادح كشي سيما إن كان الخلاف بين الرويات المنقولة عن الناقد نفسه أو كان الناقد منزهاً قد عُسر ف بكثرة الفرد والشلوك في هذا الباب، أو كان صاحب بدعة يحكي عن النقاد المتقدمين ما يخالف المخطوط عنهم.

١٠ - لا أقر لكثرة القائلين بحكم في الراوي إذا ظهر أن عددهم غير معتبر بحيث يُقدم حكم الأقل كأن يُعرفوا بالتساهل، والمخالف معتدل، وكذا إن عُرفوا بدعة يعدلون من وافقهم عليها من الضعفاء أو قللوا أحدهم بلا مستند معتمد، أو كالوا من المتأخرين لمشتهرين بكثرة التفسير والمخالفة.

١١ - يدفع القول المخالف إذا لم تصح نسبته إلى الناقد، لضعف إسناده، أو علة منه بنكارة فيه أو مخالفتة للمحفوظ عن الناقد، أو خطأ في فهم ناقله.

١٢ - لا عبرة بتعديل الناقد المعروف بدعة يُعي على من وافقه فيها من الضعفاء، أو تبين ضعف دعوى الحسد والتحامل العقدي.

١٣ - إذا تعدد حكم الناقد في الراوي فيحصل الحكم الموافق للجمهور

على أنه آخر أسرار الراوي الذي ظهر لنا قد ما يرجحه.
وفي الختام أسأل الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم أن ينفع بهذا
البحث، وأن يختم بالصالحات عمالنا، ويغفر لنا ولوالدينا ولولاة أمورنا
والمسلمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله
وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أسرار الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامورائي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٤. الاستعانة في معرفة المشهورين من جهة العلم بالكيف، لأبي عمر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النوري القرطبي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن موحول المسوالة نشر: دار ابن تيمية في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٥. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي الطاهر: محمد بن علي الحسيني، تحقيق: عبد الله سرور بن فتح محمد، نشر: دار اللواء في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٦. الإكمال في رفع الارياب عن المزيّن والمنصف في الأعماء والكيف والأسابيل للإمام أبي نصر علي بن هبة الله ابن جعفر ابن مذكولا، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، نشر: محمد أمين ذمخ في بيروت.
٧. الأساب، للمسماني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: مجلس دائرة المعارف العمالية في الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
٨. بيان الوهم والإيهام الواقفين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن: علي بن محمد بن القطار، تحقيق: د. آيت سعيد، نشر: دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٩. التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحياني، نشر: دار الصميم في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٠. تاريخ بغداد، لأبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.
١١. تاريخ أبي زرعة الدمشقي (عبد الرحمن بن عمرو النصري)، تحقيق: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
١٢. تاريخ الكور، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.

١٣. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن يحيى، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي للدراسات في دمشق.
١٤. التاريخ، ليحيى بن معين، واية الدودي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز في مكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
١٥. تنوير الراوي، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السبكي، تحقيق: عبد الوهاب عبد المنطفيل نشر: دار إحياء السنة في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
١٦. تاريخ غزاة، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: دار الشكر العربي.
١٧. ترتيب تاريخ حقات أحمد بن عبد الله بن صالح المعلى، لعلي بن أبي بكر الخليلي، تحقيق: د. عبد المنطفيل قاضي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٨. تسجيل الشعة بروائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن محمد المستقاني تحقيق: د. نوح بن إمام الله، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
١٩. ترتيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق: محمد عولمة، نشر: دار الرشد في حلب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٠. التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أحمد أخرب، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب.
٢١. تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، مستقاني، نشر: دار الفكر في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٢. تهذيب الكمال، لأبي الحجاج: يوسف المري، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٣. تهذيب اللغة، لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، نشر: دار القومية العربية في مصر، طبعة ١٣٨٤هـ.
٢٤. الثقات، للحافظ ابن حبان، نشر: مكتبة مدينة العلم في مكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
٢٥. جامع الأصول من أحاديث الرسول، لأبي المسعودات المازني بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٢٦. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، نشر: دار الكتب الإسلامية في القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
٢٧. الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعتول وما عليه العمل، لأبي عيسى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، نشر: دار السلام في الرياض، بالشراف معاني الشيخ الدكتور: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة -.

- الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٣. مؤالات ابن هالي، النظر: مسائل الإمام أحمد.
٤٤. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، نشر: دار الإسلام في الرياض بإشراف معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة -.
٤٥. السنن الكبرى، لأبي بكر: أحمد بن الحسين البيهقي، نشر: دار الفكر في بيروت.
٤٦. سنن النسائي الصغير، لأبي عبد الرحمن: أحمد بن شعيب النسائي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة -.
٤٧. سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار البداري، نشر: دار الكتب العلمية، في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٤٨. السنن، لعلي بن عمر الدارقطني، نشر: دار المحاسن في القاهرة.
٤٩. سـر أعلام النبلاء، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٥٠. شرح علل الترمذي، لابن رجب المنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، نشر: مكتبة المنار في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٥١. صحيح البخاري، النظر: الجامع الصحيح المختصر.
٥٢. صحيح مسلم، النظر: المسند الصحيح المختصر.
٥٣. الضعفاء، لأبي زرعة الرازي - مع كتاب: أبو زرعة، وجهوده في السنة النبوية - تحقيق: د. سعدي الحاشي، نشر: دار الوفاء في المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
٥٤. الضعفاء الصغير للإمام البخاري، نشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٥. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر: أحمد بن عمر العقيلي، تحقيق: د. عبد الغني قلمجي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٦. الضعفاء والبروكين، لأبي الحسن: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مونس عبد الله بن عبد القادر نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٧. الضعفاء والبروكين، لأبي القزح: عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٥٨. الضعفاء والبروكين، لأبي عبد الرحمن: حمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الدنية، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٥٩. الطبقات الكبرى، لـحمد بن سعد، نشر: دار بيروت، في بيروت ١٤٠٠هـ.

- القنوي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار السلام، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ.
- ابن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة -
٧٧. مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشر: دار صادر، بيروت.
٧٨. مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.
٧٩. معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، لـ: مسند، لـ: مسند، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
٨٠. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا، نشر: مكتبة الخالجي في مصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ.
٨١. معرفة الرجال، ليحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: محمد كامل القصار، نشر: مجمع اللغة العربية في دمشق ١٤٠٥ هـ.
٨٢. معرفة الوراة المتكتم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الذهبي، تحقيق: إبراهيم إدريس، نشر: دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
٨٣. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف: يعقوب بن سفيان البصري، تحقيق: د. أكرم حياء العمري، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ.
٨٤. الخفي في الضعفاء، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر.
٨٥. من تكلم فيه وهو موثق، النظر: معرفة الوراة المتكتم فيهم.
٨٦. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية يزيد بن أبيه بن عيسى بن عطاء الدين، تحقيق: د. أحمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق.
٨٧. الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. نور الدين بن شكر، نشر: أضواء السلف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
٨٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي المجاوي، نشر: دار المعرفة في بيروت.
٨٩. التكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدوي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
٩٠. هدي الساري لأحمد بن علي بن حجر النسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.



فهرس الموضوعات:

المقدمة.....	٢٦٧
التمهيد.....	٢٧١
المطلب الأول: معنى موجز للتوجيه.....	٢٧١
المطلب الثاني: معنى موجز' للقرائن.....	٢٧١
المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعته.....	٢٧٣
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعته.....	٢٧٣
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بأهليته وتساهله.....	٢٨٠
المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفته بالرواي.....	٢٨٥
المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بمنهجه ومصطلحاته ومستنده ونخالقه.....	٣٠٣
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بمنهجه.....	٣٠٣
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.....	٣١٣
المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بمستنده.....	٣١٧
المطلب الرابع: القرائن المتعلقة بمخالفته.....	٣٢٢
المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بوجهه أو ضعف ما نسب إليه أو وهم ناقله.....	٣٢٦
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بوجهه، أو ضعف ما نسب إليه.....	٣٢٦
المطلب الثاني: وهم الناقل.....	٣٣٦
الخاتمة.....	٣٤١
فهرس المصادر والمراجع.....	٣٤٤
فهرس الموضوعات.....	٣٥٠